قياس أثر تغيرات سعر الصرف على عجز الميزان التجاري في مصر

Measuring the Impact of Exchange Rate Changes On the Trade Balance Deficit in Egypt

د. محمد محمد إبراهيم محمد طريح
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

الملخص:

هدف البحث الي معرفة أثر تقلب سعر صرف الجنيه علي عجز الميزان التجاري في مصر، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، إلي جانب الأسلوب التحليلي عند تحليل البيانات، كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطى المرحلى فى تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على عجز الميزان التجاري وإجراء إختبار تكامل مشترك بين المتغيرات المؤثرة عجز الميزان التجاري، وتم فحص مدى استقرار السلاسل الزمنية للبيانات وتم إجراء نوعين من الإختبارات أولهما دالة الارتباط الذاتي، ثانيهما إجراء إختبار جذر الوحدة، وإجراء إختبار علاقة السببية لجرانجر، وأخيرا تم تقدير نموذج تصحيح الخطا لاستخدامه فى التقدير والتنبؤ، وباستخدام ببرنامج Eviews.

واشارت نتائج التحليل إلي وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين سعر الصرف وعجز الميزان التجاري، وكان من المفترض أن تكون العلاقة سلبية، ولكن لم يحدث ذلك بسبب أن مع معظم الواردات المصرية ضرورية وسلع وسيطة لازمة للعملية الإنتاجية، فلا يمكن خفضها، كما أن معظم الصادرات المصرية مواد خام، كما أن المصنع منها لا يستطيع المنافسة مع سلع الدول الأجنبية من حيث الجودة أو السعر.

كما بلغت قيمة إختبار(F) نحو ١٠٧١ التى تعكس كفاءة النموذج فى التقدير، وبلغ معامل ارتباط ديربن واطسن ١.٢، وهذا يعكس عدم وجود ارتباط ذاتى بين المتغيرات المستقلة.

وأوصي البحث بالعمل علي زيادة الاستقرار في سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية لتشجيع الاستثمار والعمل علي زيادة الصادرات والحد من الواردات، والحد من الإقتراض الخارجي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، الدين الخارجي.

Abstract:

The research aimed to know the impact of the fluctuation of the exchange rate of the pound on the trade balance deficit in Egypt. The inductive and deductive approach was relied upon in the theoretical aspect, in addition to the analytical method when analyzing the data. A stepwise linear regression model was also used to determine the most important variables affecting the trade balance deficit. A co-integration test was conducted between the variables affecting the trade balance deficit, and the stability of the time series of data was examined, and two types of tests were conducted, the first of which was the autocorrelation function, the second was a unit root test, and a Granger causality test, and finally an error correction model was estimated for use in estimation and forecasting. And using Eviews program.

The results of the analysis indicated that there is a positive and significant relationship between the exchange rate and the trade balance deficit. The relationship was supposed to be

negative, but this did not happen because most Egyptian imports are essential and secondary goods necessary for the production process, so they cannot be reduced, and most Egyptian exports are materials. Raw materials, and the manufactured ones cannot compete with the goods of foreign countries in terms of quality or price.

The value of the (F) test was about 1071, which reflects the efficiency of the model in estimation, and the Durbin-Watson correlation coefficient was 1.2, and this reflects the lack of autocorrelation between the independent variables.

The research recommended working to increase stability in the exchange rate of the pound against foreign currencies, encouraging foreign direct investment, working to increase exports and reduce imports, and reduce external borrowing.

Keywords: exchange rate, trade balance, economic growth, exports, imports, external debt.

١ـ المقدمة:

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة وعرفت الكثير من التطورات، التي انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي العالمي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة التحرير المصرفي، وتحرير الأنظمة المصرفية والمالية في كثير من الدول من التدخل والقيود الحكومية، واتجاه البنوك إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة من أجل تعظيم الربح والفرص والمكاسب، تلك الموجة التي ازدهرت في التسعينات من القرن الماضي، وإفرزت تيارا من المنافسة والتوسع في أنشطة البنوك على المستوى العالمي.

وصاحب هذه التطورات في مجال النشاط المصرفي على المستوى العالمي، التقدم المذهل الذي تم على صعيد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، واستفادة البنوك منه في نظم الاتصال ونظم الدفع، لتنتج كل هذه التطورات عالما مصرفيا أصبح أهم سماته التحرير والانفتاح والمنافسة والابتكارات المتتالية في العمل المصرفي وفي أساليب التمويل والخدمات المصرفية.

وأمام حركة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها معظم دول العالم الثالث من بداية تسعينيات القرن الماضي، وذلك بالاتجاه نحو اقتصاديات السوق تدريجياً، وكان من متطلبات ذلك تحرير سعر الصرف، حيث يؤدي سعر الصرف دورًا مهمًا في الأنشطة الاقتصادية الأجنبية التي تقوم بها أي دولة، سواء كان نشاطًا تجاريًا أو استثماريًا.

ويعتبر سعر الصرف أداة هامة من أدوات السياسة النقدية التي يمكن استخدامها في علاج المشكلات الاقتصادية، ويمثل سعر الصرف التكلفة والسعر، سواء داخل الدولة أو خارجها، ويمكن استخدامه أيضًا كمؤشر على القدرة التنافسية للدولة، وبالتالي لميزان المدفوعات في النهاية[١].

وفي حالة عدم القدرة علي التنبؤ بالتغير في سعر الصرف، فسيكون للتقلب آثار سلبية كبيرة علي المتغيرات الاقتصادية، ويمكن للتجار أن يأخذوا في الاعتبار التغييرات المتوقعة عن طريق تعديل السعر المتفق عليه، وعليه فإن التحركات الملحوظة في أسعار الصرف لن تعوق التجارة مع أنظمة سعر الصرف المعومة، وإذا كانت التحركات في أسعار الصرف غير متوقعة إلى حد كبير، غالبًا ما تؤدي إلى بعض التأثيرات غير المرغوب فيها أو غير المتوقعة على الميزان التجاري[٢].

وتعود الصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات في الدول النامية إلى سبعينيات القرن الماضي، وقد وصلت إلى ذروتها في عام ١٩٨٢عندما أعلنت المكسيك عدم القدرة على سداد خدمة ديونها، وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أدت الجهود المبذولة لإصلاح أسعار الصرف على الرغم من الصدمات الخارجية مع عدم وجود دعم للسياسات المالية والنقدية إلى وجود أسعار صرف مبالغ في قيمتها مع إحداث نتائج سلبية على ميزان المدفوعات، واتسمت أنظمة الصرف الأجنبي لاقتصادات دول جنوب إفريقيا

بضوابط إدارية على النقد الأجنبي، وذلك بتقنين واسع النطاق للعملات الأجنبية بسبب ضعف الحسابات الخارجية باستمرار، وظهور السوق السوداء، مما أدي إلي تراجع الدخل الحقيقي للفرد، وقامت عدد من هذه الدول لمواجهة الاختلالات الشديدة في الاقتصاد الكلي بعدد من الإصلاحات الاقتصادية، حيث شملت هذه الإصلاحات جوانب كثيرة، ومنها تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الدولية(٣).

وترتكز أول قضايا الإصلاح على إصلاح أسعار الصرف والتي تعتبر كأداة لتطوير السياسة الصناعية في هذه الدول، ويبرز الدور المركزي الذي يلعبه التنويع الاقتصادي في النمو طويل الأجل للدول الناشئة والنامية، ولذلك فإن التوسع في إستخدام التكنولوجيا الحديثة في استغلال الموارد الطبيعية هو مفتاح النمو الديناميكي، وأكبر مثال علي ذلك تجارب دول جنوب شرق آسيا، والدول المتقدمة، ومؤخرًا الصين، على أنها قصص نجاح لمثل هذا التنوع، وهذا بعكس الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية فقط في تنويع هياكل الإنتاج والتصدير، مما أدي إلي تراجع التصنيع فيها لما يواجهه من مشكلات متعددة.

وهناك قضيتان مركزيتان ومترابطتان فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف في الاقتصادات الناشئة في العقود الأخيرة والتي تتعلق بالصلة بين ميزان المدفوعات واستقرار النمو الاقتصادي، **هما**(٤):

- الدور الذي يقوم به سعر الصرف في رفع أو عرقلة النمو الاقتصادي.
- إلى أي مدى يساعد نظام سعر الصرف وإدارة حساب رأس المال في إدارة التقلبات الدورية في التمويل الخارجي وتقلبات شروط التجارة.

وتعد التجارة الخارجية من أهم العوامل التى تدفع عملية التنمية الاقتصادية، فلا يمكن إنعاش اقتصاد أية دولة بدون تطور تجارتها الخارجية، غير أن النظرية الاقتصادية فى مجال التجارة الخارجية تتجه صوب تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية فى إطارها الدولى، وتسعي حكومات الدول دائما إلى زيادة صادراتها وغزو الأسواق العالمية، وقد اتخذت كثير من الحكومات سلسلة من الإجراءات تهدف إلى إصلاح هيكل التجارة الخارجية.

ولجأت مصر إلى إتباع أساليب وسياسيات مختلفة لتشجيع صادرتهما باعتبارها أحد مصادر الدخل، فى الوقت الذى عانت فيه الكثير من دول العالم الثالث وضعاً اقتصادياً متردياً فى ظل عجزها عن سداد فوائد الديون والقروض، كما يعد قطاع التجارة الخارجية فى الدول النامية قطاعاً حيوياً بين جملة القطاعات الإقتصادية الأخرى، ومما يزيد من أهميته أنه يعكس أغلب الخصائص التى يتصف بها باقى القطاعات الإنتاجية فى الدولة، فمصر من الدول النامية التى يتسم اقتصادها بأنه تصديرى وخاصة للمواد الأولية وميله للاستيراد الكبير أيضاً(٥).

٢- مشكلة البحث:

يعتبر سعر الصرف مصدر قلق محوري لجميع الدول بسبب دوره في معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخاصة الأسعار، ومن ثم علي حجم الصادرات والواردات، والذي بدوره يؤدي دوراً كبيراً في التأثير علي ميزان المدفوعات.

كما يلاحظ أن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات تقوم بدور أساسي فى تطوير مستوى الأداء الاقتصادى لما تؤديه من زيادة في موارد النقد الأجنبي والتي تعاني من قصورها معظم الدول النامية، مما ينعكس بالايجاب فى رفع عجز الميزان التجاري.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في **السؤال التالي**:

هل هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تغير سعر صرف الجنيه وعجز الميزان التجارى في مصر؟

٣- أهداف البحث:

سعى البحث إلى تحقيق **الأهداف التالية**:

أ- تحليل تطور تقلبات سعر الصرف في مصر خلال فترة الدراسة.

ب- تحليل تطور الميزان التجاري في مصر خلال فترة الدراسة.

ج- قياس أثر تغير سعر الصرف على صافى الميزان التجارى في مصر.

٤- فرض البحث:

يتمثل فرض الدراسة في **الفرض التالي:**

هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تغير سعر صرف الجنيه وعجز الميزان التجارى في مصر.

٥- أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلي أن انخفاض سعر الصرف الجنيه المصري، قد أدي إلي إرتفاع الأسعار بصورة حادة، فارتفع معدل التضخم بعد التعويم الأول ٢٠١٦ الي ٢٩.٥%، مما أدي ذلك إلي تراجع معدلات لطلب، وزيادة الركود الاقتصادي، وارتفاع معدل الفقر إلي ٣١% من السكان عام ٢٠١٧[٦].

ولكن من ناحية أخري فإن انخفاض سعر الصرف أدي إلي إرتفاع أسعار المنتجات الأجنبية نسبياً أمام المنتجات المحلية، مما أدي إلي خفض الواردات، ولكن السؤال كيف لدول نامية مثل مصر أن تنخفض وارداتها وكل السلع التي تستوردها هي سلع وسيطة وضرورية لعملية الإنتاج، وعليه فإن خفض سعر الصرف لن يكون مجدي لدولة نامية تستورد معظم سلعها من الخارج.

أهمية التجارة الخارجية: تعتبر مشكلة تزايد العجز في الميزان التجاري من أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاد الدول النامية، وذلك بسبب تراجع الصادرات وهي في الغالب مواد أولية، وتزايد الواردات وهي في الغالب سلعاً رأسمالية أو وسيطة أو مواد غذائية، ومن ثم دعت الحاجة إلي ضرورة تعميق المعرفة فى موضوع التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات للحد من عجز الميزان التجاري.

٦- حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: اقتصر البحث علي مصر.

ب- الحدود الزمانية: تناول البحث الفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٢).

٧- بيانات البحث:

تم الاستعانة بالمصادر التالية للحصول علي بيانات الدراسة:

أ- التقارير السنوية للجهات المالية والنقدية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
ب- المراجع العربية والأجنبية (الرسائل، والكتب، والدوريات، والمؤتمرات، والنشرات..إلخ).

٨- الدراسات السابقة:

تم تناول الدراسات السابقة، من خلال محورين، فتناول المحور الأول دراسات عن سعر الصرف، وتناول المحور الثاني دراسات عن التجارة الخارجية، **كما يلي:**

المحور الأول: دراسات متعلقة بسعر الصرف:

الدراسة الأولي: (Basma: 2022)[٧]:

""the Impact of Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Egypt":

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير طبيعة وقوة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر، وتم اعتماد نهج كمي في جمع البيانات وفي اختيار منهجية البحث. وقد تم تحليل أثر تقلبات سعر الصرف (الصدمات) على النمو الاقتصادي في مصر في إطار نموذج منفرد موسع، وتم تطوير نموذج عام في إطار معادلة النمو في شكل لوغاريتمي لوغاريتمي، وتم حساب تقلبات سعر الصرف باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الانحداري المشروط ونموذج الانحدار المقابل.

وأظهرت النتائج أن تقلبات سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف المُدار الذي استمر في مصر منذ التسعينيات وحتى أكتوبر ٢٠١٦ كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن تقلبات سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الحر المطبق منذ نوفمبر ٢٠١٦ فصاعدًاكان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. بعبارة أخرى، كانانظام سعر الصرف المُدار أفضل من نظام سعر الصرف المرن في دفع عملية النمو الاقتصادي في مصر، وفي النهاية أوصت الدراسة بضرورة تحرير سعر الصرف تدريجياً.

الدراسة الثانية: (مفتاح: ٢٠٢٠)[٨]:

"أثر تقلبات سعر الصرف علي الصادرات في ليبيا":

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التغيرات في سعر صرف الدينار الليبي على الصادرات الليبية، واعتمدت منهجية الدراسة على المنهج ين الاستقرائي والاستنتاجي في كل من الجانبين النظري والتحليلي للدراسة، باستخدام الأساليب التحليلية لتحليل البيانات، وقياس العلاقة بين المتغيرات في الدراسة واستخدمت الأساليب القياسية لتقدير البارامترات، واستخدمت نماذج الانحدار المتعدد لتقدير البارامترات، واستخدمت أساليب الانحدار التدريجي لإيجاد المتغير المستقل الأكثر تأثيراً بالنسبة للمتغير التابع (الصادرات).

ووجدت الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات في سعر صرف الدينار الليبي والصادرات، حيث أن صادرات ليبيا تعتمد بشكل أساسي على النفط. ولذلك أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة استقرار سعر صرف الدينار الليبي، حيث أن عدم استقرار سعر الصرف له تأثير سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، والذي بدوره يؤثر على عجز الميزان التجاري في ليبيا.

الدراسة الثالثة: (مهدي، اريزو، علي، ٢٠١٤)[٩]:

"أثر تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصداي بالنظر الى مستوى تطور الاسواق المالية في بلدان نامية مختارة":

هدفت الدراسة الى دراسة تاثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، كما افترضت الدراسة أن تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي وتأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي هو تأثير سلبي وهام، وأن التأثير المتبادل لتقلبات أسعار الصرف والتنمية المالية على النمو الاقتصادي إيجابي، ولكن الأثر في البلدان التي شملتها الدراسة صغير جداً.

وأظهرت الدراسة أن تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي وآثار تقلب أسعار الصرف على النمو الاقتصادي سلبي، ومن ناحية أخرى، فإن التأثير المتبادل

لتقلبات أسعار الصرف والتنمية المالية على النمو الاقتصادي أمر إيجابي، ولكن الأثر في البلدان التي شملتها الدراسة صغير جدا لا يمثل أهمية إحصائية.

الدراسة الرابعة: (عبيد الله محجوب ، أكتوبر ٢٠١٤)[١٠]:

"أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي في السودان":

قامت هذه الدراسة بتحري تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي السوداني حيث ركزت على ثلاثة مؤشرات رئسيسية هي : النمو الاقتصادي، الاستمثار الأجنبي المباشر والتوازن التجاري خلال الفترة بين (١٩٧٩-٢٠٠٩)، وقاست الدراسة سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام نموذج التباين الشرطي المتغاير والانحداري الخطي.

وكشفت النتائج باستخدام طريقة (**2sls**) أن تقلب سعر الصرف الحقيقي له تأثير ضار على النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان، وتدل هذه الطريقة على أن تقلبات (**REER**) لعب دورا هاما في تقلبات النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الماضية، كما تشير النتائج أيضا إلى أن تقلبات أسعار الصرف له أثر ايجابي على رصيد الحساب الجاري، مما يشير الى أن مرونة سعر الصرف تعزز تسوية ميزان المدفوعات استجابة للصدمات الدولية، وفضلا عن ذلك فإن نتائج القوة توضح التحليل المتباين ومدي الاستجابة لتأكيد نتائج ومقدرات نظرية (**2SLS**).

الدراسة الخامسة: (Akpan, O.E., & Atan, A.J: 2012.)[١١]:

"آثار تحركات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في نيجيريا":

تذبذبت سياسة سعر الصرف في نيجيريا من نظام سعر الصرف الثابت في عام ١٩٦٠ الى نظام مربوط بين السبعينات ومنتصف الثمانينات وأخيرا إلى مختلف أشكال النظام العائم منذ عام ١٩٨٦ مع إدخال برنامج التكيف الهيكلي، وأجرت هذه الدراسة إختبارا لأثر سياسات سعر الصرف الأساسية وهما النظامان الثابت والمرن

باستخدام إجراء إختبار (تشاو) لتحديد الاستقرار الهيكلي للعلاقة بين سعر الصرف ومخرجات السلع والخدمات خلال النظامين.

ومع ذلك فقبل تطبيق إختبار تشاو، تم إختبار خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج، وذلك باستخدام المعززة ديكي فولر، وجذر الوحدة، وشركة جوهانسون دمج الاختبارات. تم دمج جميع المتغيرات من النظام واحد، وشركاه متكاملة، وكشفت المعادلة المقدرة على المدى الطويل أنه، بصرف النظر عن الإنفاق الحكومي (**GEX**)، فإن سعر الصرف (**EXR**) وعرض النقود ($\mathbf{M_2}$) لهما أهمية كبيرة في تحديد أداء النمو الاقتصادي في نيجيريا.

وكانت قيمة معامل التحديد نحو ٨٥%، مما يعني أن ٨٥% من تباين أداء النمو الاقتصادي في نيجيريا يحدده المتراجعون، وأظهر اختبار شو أن العلاقة بين سعر الصرف وأداء النمو الاقتصادي في نيجيريا لم تشهد أي تغييرات هيكلية هامة.

وأيا كان نظام سعر الصرف ثابت أو مرن فما يهم هو فعالية الإدارة، ويمكن لنيجيريا أن تحسن بشكل كبير من الأداء الاقتصادي من خلال إدخال تحسينات على الادارة العامة لسياسات سعر الصرف.

المحور الثاني: دراسات تناولت التجارة الخارجية:

الدراسة الأولي: (نهلة:٢٠١٩)[١٢]:

آثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الصين ومصر":

هدفت الدراسة إلي بيان أثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي في الصين ومصر، فلا يمكن إنعاش اقتصاد أي دولة دون تطور تجارتها الخارجية، وتسعي الحكومات دائما إلى تطوير صادراتها، وتأتى أهمية الدراسة من الحاجة إلى تعميق المعرفة العلمية فى موضوع التجارة الخارجية لتضيق الفجوة المعرفية الخاصة بالتجارة الدولية، كما برزت أهمية الدراسة من كونها محاولة لدراسة مدى تبنى الشركات الصينية والمصرية لبنود منظمة التجارة العالمية.

وارتكز منهج البحث فى هذه الدراسة على استخدام الأساليب القياسية، وذلك لتقدير علاقة الميزان التجاري بعجز الميزان التجاري في الصين ومصر، واستخدم

الباحث الأسلوب القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، وتبين من الدراسة وجود أثر للتجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي في الصين ومصر، كما أوصت الدراسة بزيادة الإهتمام بالصادرات عامة والصادرات غير النفطية خاصة، لما لها من أثار ايجابية علي النمو الإقتصادي، وكذلك لتنويع مصادر الدخل.

الدراسة الثانية: (رفعت، وعلي: ٢٠١٥)[١٣]:

"تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية بإستخدام نموذج الجاذبية"

هدف البحث إلى محاولة الوصول إلى كيفية زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية، وكذلك التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية، وتحديد أهم الدول العربية التي تتوسع أو تحد في وارداتها من مصر، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي عند تحليل البيانات محل الدراسة، وكذلك المنهج القياسي عند قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتبين من نتائج البحث انخفاض متوسط الأهمية النسبية للصادرات والواردات وحجم التجارة العربية مقارنة بالصادرات والواردات وحجم التجارة العالمية خلال فترة الدراسة بنسب بلغت نحو ٤.٣٣%، ٣.١٧%، ٣.٧٦%علي الترتيب، وبالرغم من ضعف الأهمية النسبية للتجارة العربية مقارنة بالتجارة العالمية إلا أنه تبين وجود إتجاه عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٥٤.٩، ٣٢.٩، ٨٧.٨ مليار دولار سنوياً وبمعدل تغير بلغ نحو ١١.٢١%، ٩.٩٦%، ١٠.٧١% من متوسط قيمة الصادرات والواردات وحجم التجارة العربية علي الترتيب، وفيما يتعلق بتحليل أداء التجارة العربية البينية تبين انخفاض الأهمية النسبية لحجم التجارة البينية العربية مقارنة بحجم التجارة العربية، حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات والواردات وحجم التجارة البينية العربية نحو ٩.٢٢%، ١١.٤٨%، ١٠.١٦% من الصادرات والواردات وحجم التجارة العربية خلال (١٩٩٠-٢٠١٣)، في حين بلغ معدل التغطية، ودرجة المشاركة الاقتصادية، ودرجة أهمية الصادرات والواردات، ومتوسط نصيب الفرد من التجارة البينية العربية نحو ١٠٨%، ٤.٢٥%، ٦.٥%، ٣.٣٨%، ٣.١٣%، ٢٧٦ دولار علي الترتيب، كما تبين

من الدراسة تزايد العجز في الميزان التجاري المصري مع كل من السعودية، الكويت، الجزائر، والبحرين).

وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتفعيل إنشاء منظمة للتجارة الحرة العربيـة لتقويـة التكتـل الاقتصادي والتجاري العربي.

الدراسة الثالثة: (حشمت:٢٠١٣)[١٤]:

"دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة":

هدفت الدراسة الي التعرف على دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وأظهرت الدراسة أن تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

وتحاول الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على زيادة الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، والاستثمار الأجنبي المباشر، وآلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، ودعم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

الدراسة الرابعة: (مصطفي:٢٠١١)[١٥]:

"أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

هدفت الدراسة إلي محاولة معرف إلي مدى تسهم إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟.

وتطرقت الدراسة إلى النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع، بحيث تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو، وقد حددت هذه الدراسة حالة الجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق ٩٥% من صادراتها عبارة عن النفط، لكن عملت الجزائر جاهدة لتنمية صادراتها غير النفطية من خلال العديد من الإجراءات، والتي تطرقت إليها الدراسة مثل إنشاء مؤسسات تعمل على المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما شملت الدراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيلاحظ الباحث قدم نشأتها ثم تطرق إلى تطور عددها في الجزائر خلال (١٩٩٤ -٢٠٠٩) وتوزيعها الجغرافي والدور الفعال الذي تلعبه، وبالتالي يمكن المراهنة عليها في تنمية الصادرات غير النفطية من خلال البرامج التي تعمل على تنميتها لتحسين النمو الاقتصادي الجزائري.

الدراسة الخامسة: (خالد:٢٠٠٦)[١٦]:

"أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٦)":

هدفت الدراسة إلي محاولة معرف إلي أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات؟، كما تطرقت إلى نظريات التجارة الخارجية وتطور السياسات التصديرية في الجزائر منذ الاستقلال حتي عام ٢٠٠٦، كما شمل الموضوع دراسة قياسية لمعرفة أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، وذلك لبيان خصوصية الدور الذي تقوم به الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو، باعتبار أن الجزائر من بين أهم الدول التي تسعى لرفع الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، كما يمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيساً في خططها التنموية والسياسات الاقتصادية لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف.

الدراسة السادسة: (عابد:٢٠٠٥)[١٧]:

"تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادى فى الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية

هدفت الدراسة الى تقدير اثر حجم الصادرت علىالنمو الاقتصادي فى الدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامى، ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسى تضمن ثلاثة متغيرت: متغير تابع وهو الناتج المحلى الاجمالى **GDP**، ممثلاً للنمو الاقتصادي، ومتغيرين مفسرين **هما**: الصادرات والاستثمار، واتبعت الدراسة منهجين فى تقدير النموذج، **الأول**: التقدير الفردى لكل دولة خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠١)، **والثانى**: التقدير الجمعى أو المدمج ، والذى كانت نتائجه أفضل فى التقدير من المنهج الأول.

وتوصلت الدراسة الى معنوية كل من الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادى فى الدول الاسلامية، كما اتضح أن هناك فروقا جوهرية بين مجموعات الدول الاسلامية (البترولية، والأقل دخلاً، ومتوسطة الدخل)، ففى مجموعة الدول الاسلامية البترولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار فى التأثير على النمو الاقتصادى، بينما فى مجموعة الدول الاسلامية الأقل دخلاً ومتوسطة الدخل، ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات

الدراسة السابعة: (ثريا:٢٠٠٤)[١٨]:

"العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية والسودان"":

هدفت الدراسة إلى مناقشة الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية خاصة في الدول النامية، من خلال تحفيزها للقطاع الإنتاجي لتوفير الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وخلصت الدراسة بأن السعودية تعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، وهي من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بها، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة. فيما يعد القطاع الزراعي أهم قطاعات الاقتصاد السوداني، لكن ضعف مردودية وظروف التجارة الخارجية تسهم في ضعف المحصلات من العملة الأجنبية لمجابهة الاستيراد الذي يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك لجأت كل دولة لتطبيق سياسة تهدف إلى تنمية الصادرات بعد فشل سياسة إحلال

الواردات، كما تتمتع السعودية بحظ وافر في إمكانية نجاح إستراتيجية النمو القائم على التصدير، خاصة المرونة النسبية للطلب الأجنبي على سلعها وإمتلاكها لبعض الميزات النسبية على المدى الطويل، هذا على العكس في دولة السودان، واختص الجانب التطبيقي للدراسة بإجراء جملة من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات لاختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

تعقيب علي الدراسات السابقة:

أ- أوجه التشابه: تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر تغير سعر الصرف علي بعض المتغيرات الاقتصادية، خاصة علي النمو الاقتصادي، وكذلك تناولت العديد من الدراسات السابقة التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات، وهذا ما تم تناوله الدراسة الحالية.

ب- أوجه الإختلاف: لم تتناول أي من الدراسات السابقة أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في مصر، وهذا ما تناوله هذا البحث.

٩- منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانبي الدراسة النظرى، والإستعانة بعدد من الدراسات السابقة، وكذلك بالإعتماد علي عدد من المراجع العربية والأجنبية، لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة، كما تم استخدام المنهج التحليلي عند تحليل البيانات، والأساليب الكمية لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة (تغير سعر الصرف والميزان التجاري في مصر)، وذلك باستخدام النموذج **التالي**:

$$Y = a_0 + a_1 X_1 + a_2 X_2 + \ldots\ldots + a_7 X_7$$

حيث أن:

ا- المتغير التابع:

Y: عجز الميزان التجاري في مصر.

ب- المتغيرات المستقلة:

X_1: سعر الصرف.

X_2: الدين الخارجي.

X_3: الاستثمار الأجنبي المباشر.
X_4: الإستهلاك النهائي.
X_5: الاستهلاك النهائي.
X_6: عدد السكان.

١٠- خطة البحث:
تم تناول هذا البحث من خلال **المحاور التالية**:
المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية.
المحور الثاني: تحليل تطور سعر الصرف والميزان التجاري في مصر.
المحور الثالث: قياس أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في مصر.

المحور الأول:
الإطار النظري لسعر الصرف:
ما زالت أسعار الصرف محل الإهتمامات السياسية في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة إنتقالية، كما كان تصنيف أداء أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية كالنمو الاقتصادي والتضخم محل إهتمام الاقتصاديين، كما يرجع تزايد الاهتمام بتقييم أداء أنظمة سعر الصرف إلي طبيعية الجدل حول مزايا تعويم سعر الصرف مقابل تثبيته[١٩].

وشهدت أنظمة التبادل على مدى السنوات الماضية إرتفاعات وإنخفاضات على المستوى الدولي، وتوضح أنظمة الصرف المختلفة كيفية تحديد سعر الصرف في الاقتصاد، وشهدت أسعار الصرف على مر السنين، خاصة بعد إنهيار نظام سعر الصرف الثابت (نظام بريتون وودز) عدد من التقلبات، ويعكس سعر الصرف الأداء الاقتصادي وحالة الاستقرار السياسي للدولة، وهو مقياس لمدى توافر المناخ الجيد للاستثمار في الدولة، إضافة إلى دوره المهم في التأثير على مستوى القدرة التنافسية لصادرات الدولة[٢٠].

ويختلف تأثير تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي باختلاف الدول، فأحد العوامل التي تحدد الطريقة التي تؤثر بها تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي هو مستوى تطور الأسواق المالية للدولة، وتركز النظريات الجديدة على الارتباط العالي بين النمو الاقتصادي والابتكار، ويحدث هذا الابتكار في الأسواق المالية من خلال إدخال أدوات مالية جديدة وفي القطاعات الحقيقية للاقتصاد، ومن خلال إدخال أدوات جديدة للتمويل والتنمية المالية، يتم أخذ أهداف مثل الحد من المخاطر، وزيادة كفاءة رأس المال من خلال التخصيص الأمثل للموارد، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل[٢١].

وترجع الصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات في الدول النامية إلى السبعينيات، وبلغت ذروتها في عام ١٩٨٢ عندما أعلنت المكسيك عدم قدرتها على سداد خدمة ديونها، وفي أفريقيا جنوب الصحراء، وأدت الجهود المبذولة لإصلاح أسعار الصرف على الرغم من الصدمات الخارجية إلى عدم وجود دعم للسياسات المالية والنقدية ووجود أسعار صرف مبالغ فيها مع عواقب سلبية على ميزان المدفوعات، وتميزت أنظمة الصرف الأجنبي لاقتصاديات دول جنوب إفريقيا بضوابط إدارية على النقد الأجنبي، ومع إنتشار تقنين العملات الأجنبية بسبب ظهور السوق السوداء، مما أدى إلى تراجع مستوي الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)[٢٢].

وتعتمد برامج الإصلاح الأولى إلى إصلاح سعر الصرف، والذي يعتبر أداة لتطوير السياسة الصناعية في هذه الدول، ويبرز الدور المركزي الذي يلعبه التنويع الاقتصادي في النمو طويل الأجل للدول الناشئة والنامية، ولذلك فإن التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في استغلال الموارد الطبيعية هو مفتاح النمو الديناميكي، وأكبر مثال على ذلك هو تجارب دول جنوب شرق آسيا والصين والدول الصناعية المتقدمة، ومؤخراً الصين، على عكس الدول التي يعتمد اقتصادها فقط على الموارد الطبيعية في تنويع هياكل الإنتاج والتصدير، مما أدى إلى تراجع مستوي التصنيع.

ويؤثر تغير سعر الصرف على الاقتصاد من خلال عدة جوانب، **وأهمها**:

أ- أثر تغير سعر الصرف في رفع أو الحد من النمو الاقتصادي.

ب- أثر تغير سعر الصرف علي إدارة حساب رأس المال، والتمويل الخارجي، وعلي الصادرات والواردات.

١- الإطار النظري لسعر الصرف:

١-١- أنواع أسعار الصرف:

تتعدد أنواع سعر الصرف، **وأهمها:**

أ.سعر الصرف الأسمي(NER):

هو سعر الصرف الحالي دون أخذ القوة الشرائية في الحسبان، ويمكن تحديد ميله للتقلب من خلال رقم قياسي يعكس متوسط تقلبات العملات الأخرى مقابل عملة واحدة، وكما أنه يختلف أيضًا حسب ما إذا كان نظام سعر الصرف ثابتًا أو عائمًا، ويقسم إلى سعر صرف رسمي يستخدم في العمليات الرسمية الحالية وسعر صرف موازٍ يستخدم في الأسواق الموازية[٢٣].

ب.سعر الصرف الحقيقي (RER):

يتضمن هذا النوع عدة مؤشرات كأسعار المستهلك وتكلفة العاملين، ولا تتحرك مؤشرات الأسعار المختلفة هذه بالترادف على المدى القصير أو حتى على المدى الطويل، لذلك لا يوجد مؤشر مثالي لمعدل الفائدة الداخلي للتركيز عليه، إن تحقيق معدل سعر صرف داخلي قريب من توازن سعر الصرف هو هدف جميع البلدان التي تتبع سياسات التحرير، لما له من تأثير كبير على انخفاض أسعار السلع الأساسية والوصول إلى الأسواق الدولية[٢٤].

١-٢- أنظمة سعر الصرف:

توجد عدة نظم لسعر الصرف، **هي**:

أ- سعر الصرف الثابت:

يكون سعر الصرف فيه ثابتًا أو يتقلب في حدود ضيقة جدًا، وهو مفيداً للشركات، حيث تسمح لها بالانخراط في الاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى القلق بشأن التحركات في

سعر صرف تلك العملة، كما تسمح لها أسعار الصرف الثابتة أيضًا بتحويل الأرباح من الخارج إلى عملتها المحلية دون القلق بشأن إمكانية ضعف الأرباح بمرور الوقت، ولذلك، فإن نظام سعر الصرف الثابت يسهل على الشركات متعددة الجنسيات العمل، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات من هذه الدول(٢٥).

ب. سعر الصرف الحر:

في ظل نظام سعر الصرف الثابت، لا توجد مرونة في تقلبات أسعار الصرف، وعلى عكس نظام سعر الصرف الحر، حيث توجد مرونة وأسعار صرف حرة تتقلب باستمرار وفقاً لحالة العرض والطلب على العملات، فإن نظام سعر الصرف هذا يجعل من الصعب على الشركات متعددة الجنسيات التحكم في أرباحه االمستقبلية(٢٦).

ج- سعر صرف التعويم المُدار:

تقع أنظمة أسعار الصرف في بعض البلدان بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر. ويشبه هذا النظام نظام سعر الصرف الحر من حيث أن هي سمح بتقلب سعر الصرف من يوم لآخر. وهو يشبه نظام سعر الصرف الثابت من حيث أن الحكومة يمكن أن تتدخل لمنع العملة الوطنية من التحرك بعيدًا عن اتجاه معين. ويُعرف هذا النظام بنظام التعويم المُدار الذي يتم بموج به تشجيع الشركات على الاستثمار في الخارج(٢٧).

د- سعر الصرف المربوط:

في هذا النظام، يتم ربط عملة البلد بعملة أجنبية أخرى مستقرة، مثل الدولار، بحيثت تحرك عملة البلد بما يتماشى مع تلك العملة مقابل العملات الأخرى. ويسهل هذا النظام على الشركات الاستثمار في البلدان الأجنبية، خاصة تلك التي ترتبط عملاتها بعملاتها(٢٨).

١-٣- متطلبات وشروط تحرير سعر الصرف:

أولاً: متطلبات التحرير المصرفي:

يتطلب التحرير المصرفي توافر مجموعة من **الشروط التالية**(٢٩):

أ- ضمان المنافسة:

تتطلب المنافسة إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، ومنع التوسط المفرط والتمييز في عملية منح الائتمان، وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

ب- ضمان عدم تجزئة السوق:

إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية و المصرفية دون الأخرى نتيجة لامتلاك هذه المشروعات للمصارف، قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج و فتح فروع مصرفية جديدة، ويهدف التحرير المصرفي إلى خلق شروط المنافسة في السوق المصرفي والحد من الاحتكارات والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك و توفير بيئة مصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار والاستثمار.

وعليه تتمثل أهداف التحرير المصرفي في جملة من الأهداف، **أهمها**[٣٠]:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار.
- رفع فعالية الأسواق المالية المحلية وتمكين البنوك الوطنية من تطوير خدماتها وزيادة قدراتها التنافسية.
- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.
- جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات الاقتصادية العالمية.
- تمكين البنوك والمؤسسات المالية المحلية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.

ثانياً: شروط نجاح التحرير المالي والمصرفي:

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المالي والمصرفي، **وهي**[٣١]:

أ- توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

إن التحرير المصرفي يتطلب مناخ مستقر للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، وأسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير

المصرفي، وتؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي الوطني والتأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي، وذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المصرفي السياسات غير السليمة لإدارة الاقتصاد الكلي، والتنظيم والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية.

إن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة، وذلك لكون سياسة التحرير المالي والمصرفي لها نتائج غير مرضية عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة مازالت ضعيفة.

وعلى هذا الأساس فان التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، إضافة إلى أسعار صرف وسياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحرير المصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر، وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي.

أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التامين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم.

إن أهم عبء يقع نتيجة السياسات غير المستقرة للاقتصاد الكلي هو ضعف الثقة في وضع السياسات الحكومية وفي التحرير الاقتصادي والمصرفي، بسبب أن إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال فترة التحول من اقتصاد مغلق محتكر من طرف الدولة إلى اقتصاد مفتوح ومتحرر ويعمل وفق آليات السوق.

ب- إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد

الأسعار وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مناسبة على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار، وتطبيق سياسة الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص.

ويتم في القطاع المالي والمصرفي منح المزيد من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، والتخلي عن التخصص القطاعي، ورفع القيود عن تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، ثم بتنقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها، والسماح بالتحويلات المالية نحو الخارج، أما القطاع المالي والمصرفي فيسمح بإنشاء بنوك أجنبية، وحرية حركة رؤوس الأموال، وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف...وغيرها.

وعموما يمكن القول أن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، ومرحلة التنمية التي بلغها، والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والخاص ودورهما في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

ج- الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

إن إنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من اجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر، وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة و تسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، و إقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، ولقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر وعملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي.

د- ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية.

٢- الإطار النظري للتجارة الخارجية:

أولاً: الصادرات في فكر التجاريين:

ساد الفكر التجاري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وكان أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا، حيث اعتبره كقطاع ريادي محفز للاقتصاد، وذلك في كتابات لأهم رواد هذا الفكر من أمثال **" Coibert " و" Davenant " و " Petty"**[٣٢]، وكان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، ولذلك شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات، كما أخذوا العمل بنظام المناطق الحرة، والإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية[٣٣].

ورأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة (الثروة) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، واعتبر التجاريون أن تحقيق فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج.

ثانياً: الصادرات في الفكر الكلاسيكي:

نادت أفكار الكلاسيك بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، كما رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يسهم فيها بشكل كبير، وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع قاعدة الانتاج وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، وينظر الكلاسيك إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر قوة محركة للنمو.

وانتقد الكلاسيك التجاريين في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والاستخدام الأمثل للموارد، ونادى الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية، وبذلك فهم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية.

وجاء " آدم سميث" بفكرة التقسيم الدولي للعمل كلما ازداد حجم السوق، وأضاف "ريكاردو" إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس النفقة النسبية وليس النفقة المطلقة كما أورد سميث.

وأشار الكلاسيك إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الاقتصادي، أما الصادرات فقد أولاها هؤلاء إهتماما كبيرا في كتاباتهم، بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية، وكذا الفوائد التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم وتحقيق تزايد في الغلة، إضافة إلى دور هذه الصادرات

في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، ودورها في عملية تراكم رأس المال بتشجيع النشاط التصنيعي(٣٤).

ثالثاً: الصادرات في ظل الفكر الكينزى:

في ثلاثينيات القرن الماضي، وبعد أزمة الكساد في عام ١٩٢٩ نشرت النظرية العامة لـ "كينز" ، وأصبح الأمر الشاغل للاقتصاديين والساسة وصناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق " طلب فعال " والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب الكلي عند كينز تشمل على **المتغيرات التالية**:

$$\mathbf{Y = C + I + G + (X - M)}$$

ويلاحظ على دالة الطلب الكلى لدى كينز على أنها تحتوي على صافي التصدير، كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى الاستهلاك العائلي " C" ، الاستثمار الخاص" I " والإنفاق الحكومي" G "، كما أبرز كينز أيضا من خلال إسهامه الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات ، والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات.

٢-٢- إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات أومن أجل التصدير:

أولاً: إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات:

يعني إحلال الواردات: أن ننتج محلياً ما كان يتم استيراده من قبل، ومغزى هذه الإستراتيجية هو وقف السوق المحلية على الصناعات المحلية بهدف توفير الحماية الكاملة لها، أو فرض تعريفات جمركية مرتفعة على البدائل المستوردة، بهدف خلق هيكل حمائي تستظل به الصناعات المحلية، أو تطبيق قيود الاستيراد المختلفة التي تحول دون تدفق السلع المماثلة حتى لا تنافس السلع الوطنية في السوق المحلية(٣٥).

وفي الجانب الآخر يرى تشينرى أن عملية إحلال الواردات لا تتم إلا إذا كان هناك تغير في المزايا النسبية لخدمات عناصر الإنتاج خلال عملية النمو الاقتصادي، فهو يركز على جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تعريف إحلال الواردات. وهو بذلك لا يهتم كثيراً بفرض أن التغيرات في هيكل الطلب تعد أحد الأسباب الرئيسية للنمو الصناعي. وبالتالي يرى تشينرى أن جوهر عملية الواردات هو

تخفيض نصيب المنتجات المصنوعة من الواردات، نتيجة للتغير في عرض الصناعات المحلية[٣٦].

وفى الجانب الآخر يرى تشينرى أن عملية إحلال الواردات لا تتم إلا إذا كان هناك تغير في المزايا النسبية لخدمات عناصر الإنتاج خلال عملية النمو الاقتصادي، فهو يركز على جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تعريف إحلال الواردات، وهو بذلك لا يهتم كثيراً بفرض أن التغيرات في هيكل الطلب تعد أحد الأسباب الرئيسية للنمو الصناعي، وبالتالي يرى تشينرى أن جوهر عملية إحلال الواردات هو تخفيض نصيب المنتجات المصنوعة من الواردات، نتيجة للتغير في عرض الصناعات المحلية[٣٧].

ثانياً: إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير[٣٨]:

تقوم هذه الإستراتيجية على اختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها هو التوجه للسوق الخارجي، لا السوق الداخلي. ومن هنا فإن العنصر الحاكم لنجاحها هو تحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه كلها أمور تتوقف على اتجاهات الطلب الخارجي.

ولكن إستراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات لا تلبث أن تفقد وجاهتها بإمعان المجتمع في التنمية الاقتصادية، وحيث يتم تشبع السوق الداخلي بالإنتاج المحلي، وذلك في الحدود التي تسمح بها الميزة النسبية للدولة بصدد كافة مكونات الواردات. وهنا تظهر عقبة ضيق نطاق السوق من جديد. ويصبح الاتجاه للخارج أمراً لا مفر منه إذا ما أريد لجهود التنمية الاستمرار والتقدم المطرد، ومن هنا فإن عدداً من الدول المتخلفة يتبنى الآن ما يسمى بإستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، وهناك من يدعو الآن إلى ما يسمى بالتصدير الذي يقود النمو. والواقع أن هذا النمط التصنيعي، الذي توجد له الآن نماذج واضحة في بعض بلاد جنوب شرق آسيا (مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة) يتم الترويج له الآن من قبل عدد كبير من الاقتصاديين في المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، على أساس أنه النمط الذي يتسنى للدول المتخلفة من خلاله التغلب على

مشاكل العجز المزمن في موازين المدفوعات، ودعم قدراتها على الوفاء بأعباء ديونها، والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

ويترتب على فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نبغي إحلالها بالإنتاج المحلى أمرين، **هما**[٣٩]:

الأمر الأول: أن المنتج المحلى يصبح في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية.

الأمر الثاني: أنه بفرض هذه القيود على الاستيراد لهذه السلع ينشأ محلياً فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالى ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء هذه الصناعات التى تقوم بإنتاج هذه السلعة التى كان يتم استيرادها من قبل.

ثالثاً: استراتيجية تشجيع الصادرات[٤٠]**:**

يمكن تعريف الصناعات التصديرية بأنها تلك الصناعات التى تعمل بصفة رئيسية من أجل تصريف منتجاتها للأسواق الخارجية.

وإذا كانت سياسة تنمية الصناعات الإحلالية ملائمة خلال المراحل الأولى للتنمية إلا أنه في المدى الطويل نجد عدم صلاحيتها، ومن هنا نشأت الحاجة إلى تنمية الصناعات التصديرية، ويمكن القول أن دوافع قيام الصناعات التصديرية مستمدة من الآثار السلبية للصناعات الإحلالية

وعلى رأسها تلك الآثار التى تحد من قدرة المجتمع على الإسراع بعملية التنمية الصناعية، **هى**[٤١]:

أ- الزيادة في الواردات: إن الاستمرار في إعطاء دفعة قوية للصناعات الإحلالية يترتب عليه وصول هذه الصناعات إلى مرحلة تناقص ثم انعدام العائد من العملات الأجنبية وعلى ذلك فإنه في غياب الصناعات التصديرية يصبح المجتمع غير قادر على توفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة الزيادة المضطردة في الواردات الرأسمالية والمواد الخام والسلع المصنعة والواردات المواد الغذائية.

ب- فتح أسواق جديدة: يؤدى إلى تخطى عقبة ضيق السوق التي تحول دون تحقيق تنمية صناعة.

ج- يؤدى التصنيع للتصدير: إلى تعرض الصناعة المحلية للمنافسة، وبالتالي إجبارها على العمل للوصول إلى مستويات مرتفعة من الكفاءة الإنتاجية ورفع جودة السلعة، ويترتب على ذلك أن تقيم الصناعة نوع من الحماية الذاتية ضد انخفاض الكفاءة الإنتاجية والممارسات الإحتكارية التى تتعرض لها الصناعة التى تنشأ في سوق محلى صغير وفي ظل حماية كبيرة بجعل الصناعات الاحلالية تطرد الصناعات التصديرية.

د- أعباء خدمة الدين الخارجى: من الملاحظ أن مشكلة المديونية الخارجية قد تفاقمت حدتها في معظم البلدان النامية خاصة تلك التي اعتمدت على صناعات إحلال الواردات وعدم تشجيع الصادرات[٤٢].

ه-الاستفادة من المزايا النسبية للموارد المتاحة بالدول المتخلفة:حيث تقوم هذه الدول بتصدير المواد الأولية بعد إجراء العمليات التحويلية عليها، بدلاً من تصديرها كمواد خام. والمثال الواضح على ذلك مجموعة الدول النفطية التي دخلت في مجال الصناعات البتروكيماوية، بدلاً من قيامها بتصدير النفط كمادة خام.

و- زيادة الموارد من النقد الأجنبي لتحسين وضع ميزان المدفوعات:وميزان المديونية والدائنية للدول المتخلفة، حيث كان السبب الرئيس لانتهاج الدول المتخلفة هذه الإستراتيجية هو انخفاض عائداتها من النقد الأجنبي، وضآلة معونات التنمية التي تقدمها لها الدول المتقدمة.

ز- زيادة المقدرة التنافسية للدول المتخلفة في السوق العالمية:نتيجة تحسين جودة المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، وهو ما يسمح بزيادة درجة التركز والتخصص وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية، أو وفورات الحجم الكبير. فيتحسن بذلك مستوى جودة المنتجات وتتحقق الكفاءة الاقتصادية للصناعات.

ح- ضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد:يوجه جزء كبير من الدخل نحو استهلاك المواد الغذائية والسلع والخدمات الضرورية ويتمثل ضيق السوق بصورة واضحة بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض التي يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة.

المحور الثاني:

تحليل تطور تغير سعر الصرف والميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

يؤثر تغير سعر الصرف علي المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأهمها: أسعار السلع، ومن ثم يؤثر علي حجم الطلب، وعلي حجم الاستهلاك والإدخار، وعلي الإستهلاك النهائي والأجنبي، وعلي حجم التوظف، وعلي حجم الصادرات والواردات، ومن ثم علي الميزان التجاري ...إلخ، وهكذا علي باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، وذلك من خلال **النقاط التالية:**

١- تحليل تطور سعر الصرف في مصر:

يوضح الجدول التالي تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار:

جدول (١) تطور سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٤)

سنة	سعر الصرف	سنة	سعر الصرف
١٩٩٠	١.٥٥	٢٠٠٨	٥.٤٣
١٩٩١	٣.١٤	٢٠٠٩	٥.٥٤
١٩٩٢	٣.٣٢	٢٠١٠	٥.٦٢
١٩٩٣	٣.٣٥	٢٠١١	٥.٩٣
١٩٩٤	٣.٣٩	٢٠١٢	٦.٠٦
١٩٩٥	٣.٣٩	٢٠١٣	٦.٨٧
١٩٩٦	٣.٣٩	٢٠١٤	٧.٠٨
١٩٩٧	٣.٣٩	٢٠١٥	٧.٦٩
١٩٩٨	٣.٣٩	٢٠١٦	١٠.٠٣
١٩٩٩	٣.٤٠	٢٠١٧	١٧.٧٨
٢٠٠٠	٣.٤٧	٢٠١٨	١٧.٧٧
٢٠٠١	٣.٩٧	٢٠١٩	١٦.٧٧

٢٠٠٢	٤.٥٠	٢٠٢٠	١٥.٧٦
٢٠٠٣	٥.٨٥	٢٠٢١	١٥.٦٤
٢٠٠٤	٦.٢٠	٢٠٢٢	١٩.١٦
٢٠٠٥	٥.٧٨	٢٠٢٣	٣٠.٨٥
٢٠٠٦	٥.٧٣	٢٠٢٤	٤٨.٥
٢٠٠٧	٥.٦٤	-	-

Source: World Bank statistics, different years.

ويتضح من تحليل بينات الجدول السابق: أن سعر الصرف بلغ حده الأدنى ١.٥٥ عام ١٩٩٠، وحده الأقصى ٤٨.٥ في عام ٢٠٢٤، والتغير المفاجئ في سعر الصرف تم في نوفمبر عام ٢٠١٦.

كما يمكن تقسيم المراحل التي مر بها سعر الصرف إلي خمسة مراحل، **كما يلي**:

المرحلة الأولى: مرحلة التحسن الاقتصادي (٢٠١٧): حيث بدأ سعر صرف الجنيه المصري في تحسين التقدم التدريجي من أواخر عام ٢٠١٦ إلى أوائل عام ٢٠١٧ فبلغ سعر الدولار ١٧.٧٨ مقابل الجنيه المصري بالأعلى. ١٠.٠٣ جنيهاً في عام ٢٠١٦ .

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقرار النسبي (٢٠١٨): استقر سعر الجنيه المصري أمام الدولار في عام ٢٠١٨، مع ارتفاع نسبي طفيف ليصل الدولار مقابل الجنيه في نهاية عام ٢٠١٨، إلى ١٧.٧٧ جنيه.

المرحلة الثالثة: مرحلة التعافي (٢٠١٩): بدأ الاقتصاد المصري في التعافي والاتجاه نحو النمو الحقيقي، حيث وصل معدل النمو في عام ٢٠١٩ إلى ٥.٦٪ مقابل ٥.٣٪ في عام ٢٠١٦، وبذلك سجل نموًا أعلى من عام ٢٠٠٨ وتحسن أداء الجنيه ليصل سعر الدولار في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ١٦.٧٧ جنيهًا مصريًا.

المرحلة الرابعة: مرحلة استمرار التحسن عامي(٢٠٢٠، ٢٠٢١): حيث استمر تحسن أداء الجنيه المصري أمام الدولار خلال الشهرين الأولين من ٢٠٢٠ لاستكمال برنامج الإصلاح، وبلغ سعر الدولار ١٥.٧٦ جنيهًا مصريًا أيضًا عام ٢٠٢٠، ونحو ١٥.٦٤ عام ٢٠٢١، ونفذ البنك المركزي في ١٥ مارس ٢٠٢٠ عددًا من الإجراءات

أهمها: استقرار سعر الدولار عند ١٥.٦٩ جنيه مصري، ومعدلات فائدة منخفضة لتحفيز نمو الاقتصاد، وتأجيل جميع المستحقات الائتمانية للعملاء المؤسسيين والأفراد، تدابير للحد من المعاملات النقدية وتسهيل استخدام طرق الدفع الإلكترونية، وارتفع معدل التضخم إلى ٤.٥٪ في أكتوبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٣.٤٪ في أغسطس ٢٠٢٠، وسجل معدل النمو الحقيقي للإنتاج المحلي ٣.٦٪ خلال ٢٠١٩-٢٠٢٠، والذي تباطأ عام ٢٠٢٠، في ظل الإجراءات الاحترازية جائحة كورونا.

المرحلة الخامسة: مرحلة التدهور في عامي(٢٠٢٢، ٢٠٢٤):تدهور سعر صرف الجنيه المصري، بسبب عوامل كثيرة، وأهمها الحرب الروسية الأكرانية، فبلغ سعر الصرف ١٩.١٦ جنيه مقابل الدولار عام ٢٠٢٢، ثم تدهور مرة أخري بعد التعويم الثاني في عام ٢٠٢٣ فبلغ الدولار نحو ٣٠.٨٥ جنيه، ثم تراجع إلي ٤٨.٥ جنيه/ دولار في عام ٢٠٢٤.

٢- تحليل تطور عناصر الميزان التجاري في مصر:

٢-١- التوزيع النسبي للصادرات المصرية:

بلغ إجمالي قيمة صادرات مصر وصلت إلى ٧١.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ٤٤.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢١، بارتفاع بلغت نسبته ٧٠.٩%.

وتتضمنت تفاصيل الصادرات والواردات خلال عام ٢٠٢٢، علي **ما يلي**[٤٣]:

- بلغت قيمة الصادرات غير البترولية ٣٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقابل ٣٢.٦ مليار دولار عام ٢٠٢١ بارتفاع بلغت نسبته ٩%.
- بلغت قيمة الصادرات البترولية ١٦.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقابل ١١ مليار دولار عام ٢٠٢١ بارتفاع بلغت نسبته ٥٠.١%.

أ- التوزيع النسبي للصادرات طبقا لدرجة التصنيع:

بلغت أعلى نسبة للصادرات المصرية طبقا لدرجة التصنيع خلال عام ٢٠٢٢ في السلع تامة الصنع، حيث بلغت نسبتها ٤١.٢ % من جملة الصادرات المصرية، ثم

الوقود حيث بلغت نسبتها ٣٣.٥% من جملة الصادرات المصرية، تليها سلع نصف مصنعة، حيث بلغت ١٧.٣% من جملة الصادرات المصرية.

ب- أهم السلع التي ارتفعت قيمة صادراتها:

- بلغت قيمة الغاز الطبيعي والمسال ٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقابل ٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ١٥٢.٧%.
- بلغت قيمة صادرات اليوريا ومخاليط اليوريا ٢.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقابل ١.٦ مليار دولار عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٦٠.١%.
- بلغت قيمة صادرات الملابس الجاهزة ٢.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقابل ٢.٠ مليار دولار عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٢١.٧%.
- بلغت قيمة اللدائن ومصنوعاتها ٢.٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ١.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٣٢.٦%.
- بلغت قيمة صادرات الذهب والذهب المطلي بالبلاتين ١.٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ١.١ مليار دولار عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٤٦.٨%.

ج- التوزيع النسبي لأهم الدول المصدر إليها:

- جاءت في المرتبة الأولى تركيا بنسبة ٧.٦% من جملة الصادرات، وارتفعت الصادرات المصرية إليها بنسبة ٣٢.٤% لتصل قيمتها إلى ٤ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٣ مليارات دولار عام ٢٠٢١.
- في المرتبة الثانية جاءت إسبانيا بنسبة ٧.٤% من جملة الصادرات، وارتفعت الصادرات المصرية إليها بنسبة ١٠٥.٨% لتصل قيمتها إلى ٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقابل ١.٩ مليار دولار عام ٢٠٢١.
- جاءت إيطاليا في المرتبة الثالثة بنسبة ٦.٥% من جملة الصادرات، وارتفعت الصادرات إليها بنسبة ١٧.٣% لتصل قيمتها إلى ٣.٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٢.٩ مليار دولار لعام ٢٠٢١.

- جاءت في المرتبة الرابعة السعودية بنسبة ٤.٨% من جملة الصادرات، وارتفعت الصادرات إليها بنسبة ١٢.٣% لتصل قيمتها إلى ٢.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٢.٢ مليار دولار لعام ٢٠٢١.
- طبقا للتكتلات الاقتصادية جاءت دول غرب أوروبا في المرتبة الأولى بنسبة ٢٨.٧% من جملة الصادرات، تليها الدول العربية بنسبة ٢٣.٩%، ثم دول شرق أوروبا بنسبة ١٧.٤%.

د- التوزيع النسبي طبقا لأهم موانئ التصدير:

جاء ميناء الإسكندرية في المرتبة الأولى بنسبة ٣٦.٤% من جملة الصادرات، يليها ميناء السويس بنسبة ٢٢.٤%، ثم ميناء مطارات القاهرة بنسبة ١٢.٤%، ثم ميناء دمياط بنسبة ٦.٢%، ثم ميناء العاشر من رمضان الجاف بنسبة ٥.٢%، وأخيرا ميناء الدخيلة بنسبة ٤.٥ %.

٢-٢- التوزيع النسبي للواردات المصرية:

بلغ إجمالي قيمة واردات مصر ٩٦.٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقابل ٨٩.٢ مليار دولار عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٧.٨%، وجاءت أهم المؤشرات المتعلقة بها **كالتالي**(٤٤):

- ارتفعت الواردات غير البترولية لتصل إلى ٨٢.٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ٧٩.٢ مليار دولار لعـام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٤.٤%.
- ارتفعت الواردات البترولية إلى ١٣.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقابل ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٣٥%.

أ- التوزيع النسبي للواردات طبقا لدرجة الاستخدام:

بلغت أعلى نسبة للواردات المصرية طبقا لدرجة الاستخدام خلال عام ٢٠٢٢ في السلع الوسيطة، حيث بلغت نسبتها ٣٨% من جملة الواردات المصرية، ثم السلع الاستهلاكية غير المعمرة بنسبة ١٧.٦% من جملة الواردات المصرية، يليها الوقود بنسبة بلغت ١٤.٦% من جملة الواردات المصرية.

ب- أهم السلع التي ارتفعت قيمة وارداتها:

- بلغت قيمة واردات الحديد ومصنوعاته ٦.٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ٥.٣ مليار دولار لعام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٢٤.٥%.
- بلغت قيمة واردات اللدائن ومصنوعاتها ٥.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ٤.٧ مليار دولار لعام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٢٤.١%.
- بلغت قيمة واردات البترول الخام ٤.٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ٣.٧ مليار دولار لعام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٢٣.٨%.
- بلغت قيمة واردات المواد الكيماوية العضوية وغير العضوية ٣.٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقابل ٢.٩ مليار دولار لعام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٢٢.٨ %.

ج- التوزيع النسبي لأهم الدول المستورد منها:

- جاءت الصين في المرتبة الأولى بنسبة ١٥.٣% من جملة الواردات، وارتفعت الواردات منها بنسبة ٢.٤% لتصل قيمتها إلى ١٤.٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ١٤.٤ مليار دولار لعام ٢٠٢١.
- في المرتبة الثانية جاءت مصر بنسبة ٨.٢% من جملة الواردات، وارتفعت الواردات منها بنسبة ١٤.٧% لتصل إلى ٧.٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٦.٩ مليار دولار لعام ٢٠٢١.
- جاءت في المرتبة الثالثة الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧.٢% من جملة الواردات، وارتفعت الواردات منها بنسبة ٨.٤% لتصل إلى ٦.٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٦.٤ مليار دولار لعام ٢٠٢١.
- جاءت في المرتبة الرابعة جمهورية روسيا الاتحادية بنسبة ٤.٤% من جملة الواردات، وارتفعت الواردات منها بنسبة ١٩.٤% إلى ٤.٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٣.٦ مليار دولار لعام ٢٠٢١.

طبقا للتكتلات الاقتصادية، جاءت آسيا في المرتبة الأولى بنسبة ٣٠.٥% من جملة الواردات، تليها دول غرب أوروبا بنسبة ٢١.٦%، ثم الدول العربية بنسبة ١٧.٧%.

د- التوزيع النسبي للواردات طبقا لأهم موانئ الاستيراد:

- جاء ميناء الإسكندرية في المرتبة الأولي بنسبة ٢٣.٩% من جملة الواردات، ثم يليها ميناء الدخيلة بنسبة ١٥.٦ %، ثم العين السخنة بنسبة ١٤.٥ %، ثم ميناء السويس بنسبة ١١.٢%، ثم ميناء دمياط بنسبة ١٠.٤%، ثم مطار القاهرة بنسبة ٩.٤%.

ه- ترتيب أهم الدول التي استوردت منها مصر في عام ٢٠٢٢:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٢) أهم عشر دول استوردت منها مصر عام ٢٠٢٢

الترتيب	الدولة	مليار دولار
١	أسبانيا	٣.٢
٢	تركيا	٣.١
٣	إيطاليا	٢.٨
٤	الولايات المتحدة	٢
٥	السعودية	٢
٦	هولندا	١.٧
٧	كوريا الجنوبية	١.٧
٨	فرنسا	١.٦
٩	الصين	١.٦
١٠	الإمارات	١.٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢.

٢-٢- تحليل تطور عناصر الميزان التجاري في مصر:

يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (٣) تطور عناصر الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

سنة	الصادرات مليار دولار	الواردات مليار دولار	عجز الميزان التجاري مليار دولار
١٩٩٠	٨.٧	١٤.٠	٥.٣-
١٩٩١	١٠.٣	١٣.٢	٢.٩-
١٩٩٢	١١.٩	١٢.٩	١.٠-
١٩٩٣	١٢.٠	١٤.٠	٢.٠-
١٩٩٤	١١.٧	١٤.٦	٢.٩-
١٩٩٥	١٣.٦	١٦.٧	٣.١-
١٩٩٦	١٤.٠	١٧.٧	٣.٧-
١٩٩٧	١٤.٨	١٩.٥	٤.٧-
١٩٩٨	١٣.٨	٢١.٨	٨.٠-
١٩٩٩	١٣.٧	٢١.١	٧.٤-
٢٠٠٠	١٦.٢	٢٢.٨	٦.٦-
٢٠٠١	١٦.٩	٢١.٦	٤.٧-
٢٠٠٢	١٥.٦	١٩.٣	٣.٧-
٢٠٠٣	١٧.٥	١٩.٦	٢.١-
٢٠٠٤	٢٢.٢	٢٣.٣	١.١-
٢٠٠٥	٢٧.٢	٢٩.٢	٢.٠-
٢٠٠٦	٣٢.٢	٣٣.٩	١.٧-
٢٠٠٧	٣٩.٥	٤٥.٤	٥.٩-
٢٠٠٨	٥٣.٨	٦٢.٩	٩.١-
٢٠٠٩	٤٧.٢	٥٩.٨	١٢.٦-
٢٠١٠	٤٦.٨	٥٨.٢	١١.٤-
٢٠١١	٤٨.٥	٥٨.٣	٩.٨-
٢٠١٢	٤٥.٨	٦٧.٩	٢٢.١-
٢٠١٣	٤٩.١	٦٧.٤	١٨.٣-
٢٠١٤	٤٣.٥	٦٩.٣	٢٥.٨-
٢٠١٥	٤٣.٤	٧١.٣	٢٧.٩-
٢٠١٦	٣٤.٤	٦٦.٢	٣١.٨-
٢٠١٧	٣٧.٣	٦٩.١	٣١.٨-
٢٠١٨	٤٧.٢	٧٣.٣	٢٦.١-
٢٠١٩	٥٣.٠	٧٨.٠	٢٥.٠-
٢٠٢٠	٤٧.٩	٧٥.٤	٢٧.٥-
٢٠٢١	٤٤.٩	٨١.٩	٣٧.٠-
٢٠٢٢	٧١.٩	١٠٤.٤	٣٢.٥-
متوسط	٣١.١	٤٣.٨	١٢.٧-
أدني قيمة	٨.٧	١٢.٩	٣٧.٠-
أقصي قيمة	٧١.٩	١٠٤.٤	١.٠-

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيان الجدول التالي، ما يلي:

أ- الصادرات: بلغ متوسطها ٣١.١ مليار دولار، وبلغت حدها الأدني ٨.٧ مليار دولار عام ١٩٩٠، وبلغت حدها الأقصي ٧١.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢، كما تأثرت الصادرات بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، فتراجعت من من ٥٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٤٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية، كما تراجعت من ٤٨.٥ مليار دولار عام ٢٠١١ إلي ٤٥.٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ بسبب الأحداث السياسية عام ٢٠١١، وتراجعت من ٤٣.٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلي ٣٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب تعويم سعر الصرف عام ٢٠١٦، وتراجعت من ٥٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٤٧.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا.

ب- الواردات: بلغ متوسطها ٤٣.٨ مليار دولار، وبلغت حدها الأدني ١٢.٩ مليار دولار عام ١٩٩٢، وبلغت حدها الأقصي ١٠٤.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، كما تأثرت الواردات بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، فتراجعت من من ٦٢.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلي ٥٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية، وتراجعت من ٧١.٣ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلي ٦٦.٢ مليار دولار عام ٢٠١٦ بسبب تعويم سعر الصرف عام ٢٠١٦، وتراجعت من ٧٨ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلي ٧٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا.

ج- عجز الميزان التجاري: يلاحظ أن عجز الميزان التجاري قد حقق عجزاً طوال فترة الدراسة، فبلغ متوسطه (-١٢.٧) مليار دولار، وبلغ حده الأدني (-١) مليار دولار عام ١٩٩٢، وبلغ حده الأقصي (-٣٧) مليار دولار عام ٢٠٢١، كما تأثر عجز الميزان التجاري بالأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، فارتفع من (-٥.٩) مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلي (-٩.١) مليار دولار عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، كما ارتفع من (-٩.٨) مليار دولار عام ٢٠١١ إلي (-٢٢.١) بسبب الأحداث السياسية عام ٢٠١١، كما ارتفع من (-٢٧.٩) مليار دولار عام ٢٠١٥ إلي (-٣١.٨) مليار

دولار عام ٢٠١٦ بسبب التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، كما ارتفع من (-٢٧.٥) مليار دولار عام ٢٠٢٠ إلي (-٣٧) مليار دولار عام ٢٠٢١ بسبب جائحة كورونا

المحور الثالث:

قياس أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في مصر:

لقياس العلاقة بين سعر الصرف والتنمية المستدامة، تم استخدام نموذج الانحدار الخطى المرحلى، وإجراء إختبار تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والتنمية المستدامة يوجد أو لا يوجد من خلال فحص مدى استقرار السلاسل الزمنية للبيانات محل الدراسة وتم إجراء نوعين من الإختبارات أولاهما **دالة الارتباط الذاتي ثانيهما إجراء إختبار جذر الوحدة وتم القيام بإجراء إختبار علاقة السببية لجرانجر،** وتم إجراء إختبار **Cointegration Rank Test** على سلسلة البواقي للمتغيرات المؤثرة **وأخيرا تم تقدير نموذج تصحيح الخطا** لاستخدامه فى التقدير والتنبؤ، وللحصول على النتائج القياسية تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews، وبدأ استخدام التكامل المشترك في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات، ويقوم تحليل التكامل المشترك على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض أن هناك الكثير من أزواج المتغيرات الاقتصادية، والتى لا تتباعد عن بعضها البعض لاسيما في الأجل الطويل، فضلا عن أن تباين هذه المتغيرات في الأجل القصير، مما يتطلب التدخل من جانب صانع القرار لإحداث نوع من التقارب بين هذه المتغيرات ليستفيدوا منها، ويشترط وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات أن تكون التغيرات ساكنة ولها نفس درجة التكامل أو أن تشتمل سلاسلها الزمنية على اتجاه عام محدد، ويسمح أسلوب التكامل المشترك بتوصيف النماذج التى تتوافق مع مثل هذه الموضوعات والتأكد من صلاحية النماذج وقدرتها على التنبؤ بالمتغيرات والظواهر الاقتصادية مستقبلاً.

وتم قياس أثر **سعر الصرف** علي معدل النمو بمصر، **من خلال النموذج التالي:**

$$Y = a_0 + a_1X_1 + \dots a_6X_6$$

- **المتغير التابع** (Y) : عجز الميزان التجاري في مصر. **جدول (١) هو ٤**
- **المتغيرات المستقلة: هى:**

(X_1): سعر الصرف. (X_2): الدين الخارجي.
(X_3): الاستثمار الأجنبي المباشر. (X_4):الإستهلاك النهائي.
(X_5):الاستهلاك النهائي. (X_6): عدد السكان.

أولاً: تطبيق التكامل المشترك وإختبار جذر الوحدة بين سعر الصرف وعجز الميزان التجاري بمصر:

بدراسة معادلة الانحدار المتعدد لقياس أثر تقلب سعر الصرف على عجز الميزان التجاري فى مصر تبين من جدول (٤) بالملحق المتغيرات المستقلة تتمثل فى سعر الصرف والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والإستهلاك النهائي وعدد السكان، كمتغيرات مستقلة تعكس أثر سعر الصرف على عجز الميزان التجاري فى مصر كمتغير تابع.

جدول (٤) بيانات النموذج القياسي لأثر سعر الصرف علي عجز الميزان التجاري في مصر

سنة	المتغيرات المستقلة						التابع
	X6 عدد السكان مليون	X5 الاستهلاك النهائي مليار دولار	X4 الاستثمار المحلي مليار دولار	X3 الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	X2 الدين الخارجي مليار دولار	X1 سعر الصرف	Y عجز الميزان التجاري مليار دولار
١٩٩٠	٥٧.٢	٣٥.٨	١١.٧	٠.٧	٣٣.٠	١.٥٥	٥.٣-
١٩٩١	٥٨.٦	٣١.٥	١٠.١	٠.٣	٣٢.٦	٣.١٤	٢.٩-
١٩٩٢	٦٠.٠	٣٤.٨	٩.٨	٠.٥	٣١.٢	٣.٣٢	١.٠-
١٩٩٣	٦١.٤	٣٩.٣	٩.٨	٠.٥	٣٠.٧	٣.٣٥	٢.٠-
١٩٩٤	٦٢.٨	٤٤.٠	١١.٩	١.٣	٣٢.٥	٣.٣٩	٢.٩-
١٩٩٥	٦٤.٢	٥١.١	١٣.٦	٠.٦	٣٣.٥	٣.٣٩	٣.١-
١٩٩٦	٦٥.٦	٥٩.١	١٦.٢	٠.٦	٣١.٥	٣.٣٩	٣.٧-
١٩٩٧	٦٧.٠	٦٩.٤	٢٠.٢	٠.٩	٣٠.٠	٣.٣٩	٤.٧-
١٩٩٨	٦٨.٤	٧٤.٦	١٨.١	١.١	٣٢.٣	٣.٣٩	٨.٠-
١٩٩٩	٦٩.٩	٧٨.٦	١٨.٩	١.١	٣١.١	٣.٤٠	٧.٤-
٢٠٠٠	٧١.٤	٨٦.٩	١٨.٩	١.٢	٢٩.٢	٣.٤٧	٦.٦-
٢٠٠١	٧٢.٩	٨٣.٧	١٧.١	٠.٥	٢٨.٣	٣.٩٧	٤.٧-
٢٠٠٢	٧٤.٤	٧٣.٥	١٥.٢	٠.٦	٢٩.٧	٤.٥٠	٣.٧-

٢٠٠٣	٧٦.٠	٦٨.٨	١٣.١	٠.٢	٣٠.٥	٥.٨٥	٢.١-
٢٠٠٤	٧٧.٥	٦٦.٥	١٢.٩	١.٣	٣١.٤	٦.٢٠	١.١-
٢٠٠٥	٧٩.١	٧٥.٥	١٦.١	٥.٤	٣٠.٦	٥.٧٨	٢.٠-
٢٠٠٦	٨٠.٦	٨٩.٠	٢٠.١	١٠.٠	٣١.٠	٥.٧٣	١.٧-
٢٠٠٧	٨٢.٢	١٠٩.٢	٢٧.٢	١١.٦	٣٤.٦	٥.٦٤	٥.٩-
٢٠٠٨	٨٣.٨	١٣٥.٥	٣٦.٣	٩.٥	٣٣.٩	٥.٤٣	٩.١-
٢٠٠٩	٨٥.٥	١٦٥.٤	٣٥.٨	٦.٧	٣٥.٤	٥.٥٤	١٢.٦-
٢٠١٠	٨٧.٣	١٨٧.٧	٤٢.١	٦.٤	٣٦.٨	٥.٦٢	١١.٤-
٢٠١١	٨٩.٢	٢٠٥.٤	٣٩.٤	٠.٥-	٣٥.٢	٥.٩٣	٩.٨-
٢٠١٢	٩١.٢	٢٥٦.٥	٤١.٠	٢.٨	٤٠.١	٦.٠٦	٢٢.١-
٢٠١٣	٩٣.٤	٢٦٥.٧	٣٧.٥	٤.٢	٤٦.٥	٦.٨٧	١٨.٣-
٢٠١٤	٩٥.٦	٢٨٩.٧	٣٨.٠	٤.٦	٤١.٨	٧.٠٨	٢٥.٨-
٢٠١٥	٩٧.٧	٣١٠.٢	٤٥.٠	٦.٩	٤٩.٩	٧.٦٩	٢٧.٩-
٢٠١٦	٩٩.٨	٣١٤.٢	٤٨.١	٨.١	٦٩.٢	١٠.٠٣	٣١.٨-
٢٠١٧	١٠١.٨	٢٣٧.٦	٣٦.٦	٧.٤	٨٤.٦	١٧.٧٨	٣١.٨-
٢٠١٨	١٠٣.٧	٢٣٩.٦	٤٣.٣	٨.١	٩٩.٥	١٧.٧٧	٢٦.١-
٢٠١٩	١٠٥.٦	٢٧٩.٧	٥٧.٩	٩.٠	١١٤.٩	١٦.٧٧	٢٥.٠-
٢٠٢٠	١٠٧.٥	٣٥٠.٠	٥٤.٣	٥.٩	١٣٢.٦	١٥.٧٦	٢٧.٥-
٢٠٢١	١٠٩.٣	٣٩٧.٣	٥٦.٢	٥.١	١٤٦.٠	١٥.٦٤	٣٧.٠-
٢٠٢٢	١١١.٠	٤٢٨.١	٧٢.٥	١١.٤	١٦٣.١	١٩.١٦	٣٢.٥-

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويوضح جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار التدريجى لأثر سعر الصرف على عجز الميزان التجاري بمصر، والتي تبين نتائج المتغيرات المستقلة كلا من الإستهلاك النهائي وعدد السكان وسعر الصرف والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر تنبطق مع المنطق الاقتصادى والإحصائى بسبب منطقية إشارات معاملات الانحدار الموجبة ومعنويتها إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠٥، التى تؤثر على عجز الميزان التجاري بمصر فى حين جاء الاستثمار المحلي غير معنوى إحصائيا من حيث مستوى المعنوية لقيمة إختبار T معنوية، وبالتالى تم حذفه من خلال **الانحدار المرحلى المتعدد التالى**:

$$\mathbf{Y= 4.12+ 1.32\ X_1 + 1.188X_2 - 0.850X_3 + 0.448X_5 + 0.485X_6}$$

$$\mathbf{F=1071 \qquad R^2 =0.99}$$

ويتضح أيضاً من جدول (٢) تتضح معنوية إختبار T عند مستوى معنوية ٠.٠٥ للمتغيرات المستقلة ($X_1,X_2,X_3,X_5.X_6$) وأيضاً إرتفاع قيمة معامل التحديد(R^2) التى بلغت نحو ٠.٩٩، وهذا يؤكد أن نحو ٩٩% من التغيرات فى عجز الميزان التجاري بمصر ترجع الى المتغيرات المستقلة ($X_1,X_2,X_3,X_6. X_5$) والباقى يرجع الى متغيرات أخرى، وبلغت قيمة إختبار(F) نحو ١٠٧١ التى تعكس كفاءة النموذج فى التقدير الجيد لعجز الميزان التجاري، وبلغ معامل ارتباط ديربن واتسن نحو ١.٢، وهذا يعكس عدم وجود ارتباط ذاتى بين المتغيرات المستقلة.

جدول (٥) نتائج تحايل الانحدار المتعدد لعجز الميزان التجاري بمصر خلال (٢٠٢٢-١٩٩٠)

sig	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
.000	5.211	7.699	4.12	(Constant)
.030	2.293	63.753	1.188	x2
.000	6.991	.350	0.448	x5
.000	4.836	1.623	0.850	x3
.000	4.469	.108	0.485	x6
.008	2.883	2.887	1.323	x1
1071	**(F-statistic)**		.995	**Adjusted R-squared**
.00000	**Prob(F-statistic)**		550513.298	**S.E. of regression**
1.2	**Durbin-Watson stat**		514.603	**Sum squared resid**

المصدر: تم الحصول على النتائج باستخدام برنامج Eviews من بيانات جدول (٤)

وبالتالى من خلال النتائج السابقة يمكن معرفة أهم المتغيرات المنطقية والتى تؤثر على عجز الميزان التجاري، ويمكن دراستها (سعر الصرف والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان) وهل يوجد تكامل مشترك بينها وبين عجز الميزان التجاري أو لا يوجد من خلال فحص مدى استقرار السلاسل الزمنية للبيانات محل الدراسة قمنا بإجراء نوعين من الإختبارات.

٤- إجراء إختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

إختبار جذر الوحدة هي أحدى الإختبارات التى تقوم بتسكين سلسلة البواقي والتخلص من مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات المستقلة إن وجد باستخدام إختبارات كلا من إختبار (ديكى-فولر)Augmented Dickey-Fuller Test ويطبق الفلسفة الحديثة في الاقتصاد القياسي وهى الانتقال من التوصيف العام الى التوصيف الخاص، كما يتم استخدام إختبار فليبس- بيرونPhillips-Perron Test ويفترض الفرض العدم وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) عندما تكون القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية بينما يفترض الفرض البديل عدم وجود جذر الوحدة (استقرار السلسلة الزمنية) تكون القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية عند مستويات معنوية على الترتيب ١%، ٥%،١٠%، ويتضح من جدول (١٦) إختبار جذر الوحدة ADF لجميع المتغيرات المستقلة (x_2، x_3، X_6) والمتغير التابع (Y_1) خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢) فى حالة بدون قاطع واتجاه وفى حالة مع وجود قاطع واتجاه وفى حالة وجود قاطع فقط لكلا من إختبار المستوى والفرق الأول، يتم أولا إجراء الإختبار مع المستوى فإذا تبين عدم وجود جذر الوحدة (السلسلة مستقرة) فى البيانات وبالتالى لا يتم إجراء الإختبار بالفرق الأول فى كل الحالات السابق.

وفى حالة عدم استقرار السلسلة الزمنية مع إختبار جذر الوحدة فى حالة المستوى يتم تطبيق إختبار الفرق الأول مع كل الحالات بقاطع واتجاه وقاطع فقط وعدم وجود قاطع واتجاه حتى تستقر السلسلة الزمنية . ويتبين من الجدول لكل المتغيرات المستقلة.

ويتضح من بيانات جدول (٦) أن سلسلة البيانات كل من المتغير التابع (Y_1) والمتغيرات المستقلة (x_6، x_5، x_3، x_2، x_1) عند إجراء إختبار جذر الوحدة ADF (الفرق الأول) تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالى عدم وجود جذر الوحدة فى بيانات السلاسل الزمنية وبالتالى السلاسل تكون مستقرة عند مستويات معنوية على الترتيب ١%، ٥%،١٠%.

كما يتم إختبار جذر الوحدة PP لجميع المتغيرات المستقلة (x_6، x_5، x_3، x_2، x_1) والمتغير التابع (Y_1) خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢) فى حالة بدون قاطع واتجاه وفى حالة مع وجود قاطع واتجاه وفى حالة وجود قاطع فقط لكلا من إختبار المستوى والفرق الأول، يتم أولا إجراء الإختبار مع المستوى فإذا تبين عدم وجود جذر الوحدة (السلسلة مستقرة) فى البيانات وبالتالى لا يتم إجراء الإختبار بالفرق الأول فى كل الحالات السابقة.

وفى حالة عدم استقرار السلسلة الزمنية مع إختبار جذر الوحدة فى حالة المستوى يتم تطبيق إختبار الفرق الأول مع كل الحالات بقاطع واتجاه وقاطع فقط وعدم وجود قاطع واتجاه حتى تستقر السلسلة الزمنية ويتبين من الجدول لكل المتغيرات المستقلة.

يتضح من بيانات جدول (٦) ان سلسلة البيانات لجميع المتغيرات المستقلة(x_6، x_5، x_3، x_2، x_1) والمتغير التابع (Y) عند إجراء إختبار جذر الوحدة PP (الفرق الأول) حيث تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالى عدم وجود جذر الوحدة فى بيانات السلاسل الزمنية وبالتالى السلاسل تكون مستقرة عند مستويات معنوية على الترتيب ١%، ٥%، ١٠%.

كما يتم استخدام إختبار Kwiatkowski Phillips-Schmidt-Shin Test للتحقق من مدى استقرار السلسلة حيث يفترض الفرض العدم استقرار السلسلة الزمنية عندما تكون القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، بينما يفترض الفرض البديل عدم وجود استقرار السلسلة الزمنية تكون القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية عند مستويات معنوية على الترتيب ١%، ٥%، ١٠%.

جدول (٦) ملخص نتائج إختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية ADF ، PP للمتغيرات المستقلة (x_6، x_5، x_3، x_2، x_1) والمتغير التابع (Y) خلال(١٩٩٠-٢٠٢٢)

المتغير التابع	المتغير المستقل	إختبار ADF						إختبار PP					
		المستوى LEVEL			الفرق الأول 1 ST DIFFERENCE			المستوى LEVEL			الفرق الأول 1 ST DIFFERENCE		
		Interceept	Terend Interceept	none	Interceept	Terend interceept	none	Interceept	Terend Interceept	none	Interceept	Terend Interceept	none
عجز الميزان التجاري بمصر	X1	-4.49	-3.953	0.732	-4.325	-3.56	-4.43	-3.28	-3.62	0.728	-4.63	-4.53	-4.52
	X2	-0.98	-0.75	0.034	-2.69	-2.69	-2.74	0.98	-0.75	0.035	-2.59	-2.63	-2.740
	X3	-5.49	-2.651	0.631	-5.625	-5.55	-5.49	-0.64	-2.63	0.818	-5.66	-5.59	-5.51
	X5	-1.06	-3.60	2.44	-5.89	-5.84	-4.73	-1.06	-3.55	3.06	-6.08	-6.04	-4.73
	X6	-0.68	-0.85	0.134	-4.69	-3.69	-3.74	1.98	-2.75	0.135	-3.59	-1.63	-3.740
Y_t		1.69	-1.68	4.214	-3.89	-4.733	-2.84	1.67	-1.68	1.91	-3.84	4.719	-2.73
القيم الحرجة	1%	-3.79	-4.34	-2.653	-3.71	-4.35	-2.97	-3.69	-4.34	-2.65	-3.71	-4.35	-2.65
	5%	-3.01	-3.58	-1.95	-2.98	-3.59	-2.62	-2.9	-3.587	-1.95	-2.98	-3.59	-1.95
	10%	-2.65	-3.23	-1.61	-2.62	-3.23	-1.61	-2.6	-3.22	-1.61	-2.63	-3.24	-1.61

المصدر: تم الحصول عليها من بيانات جدول رقم (٤) باستخدام برنامج Eviews.

جدول (٧) ملخص نتائج إختبار السكون للسلاسل الزمنيةKPSS للمتغيرات المستقلة (x_6، x_5، x_3، x_2، x_1) والمتغير التابع (Y) خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢).

المتغير التابع	المتغير المستقل	إختبار KPSS			
		المستوى LEVEL		الفرق الأول 1 ST DIFFERENCE	
		Interceept	Terend Interceept	Interceept	Terend interceept
عجز الميزان التجاري بمصر	X1	1.2137	0.12178	0.3414	0.14231
	X2	0.846209	0.129799	0.163920	0.157749
	X3	0.885953	0.159664	0.105384	0.073256
	X5	1.014007	0.078587	0.086495	0.046247
	X6	0.446209	0.329799	0.363920	0.257749
Y		0.937233	0.251118	0.547574	0.101820
القيم الحرجة	1%	0.739000	0.216000	0.739000	0.216000
	5%	0.463000	0.146000	0.463000	0.146000
	10%	0.347000	0.119000	0.347000	0.119000

المصدر: تم الحصول عليها من بيانات جدول رقم (٤) باستخدام برنامج Eviews

ويتضح من جدول رقم (٧) إختبارKPSS لجميع المتغيرات المستقلة (x_6، x_5، x_3، x_2، x_1) والمتغير التابع (Y) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) فى حالة وجود قاطع واتجاه وفى حالة وجود قاطع فقط لكلا من إختبار المستوى والفرق الأول، يتم أولا إجراء الإختبار مع المستوى، وإذا تبين ان السلسلة مستقرة لا يتم إجراء إختبار الفرق الأول.

ويتضح من جدول رقم (٧) إختبارKPSS لجميع المتغيرات المستقلة (x_6، x_5، x_3، x_2، x_1) والمتغير التابع (Y) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، حيث تبين استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عند إجراء إختبارKPSS (الفرق الأول) حيث

تكون القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستويات معنوية على الترتيب ١%، ٥%، ١٠%

ثانياً: إختبار علاقة السببية لجرانجر:

بدراسة إختبار العلاقة السببية لجرانجر **Pairwise Granger Causality Tests** بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في عجز الميزان التجاري بمصر، كما يتضح من جدول (٨)، حيث يتضح وجود علاقة تبادلية ذات معنوية إحصائية عالية بين عجز الميزان التجاري بمصر كمتغير تابع وكلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان وسعر الصرف والدين الخارجي كمتغيرات مستقلة، كما يظهر من قيمة إختبار (F) ومعنويتها عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وبالتالى يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة وهذا ما أظهرتها بيانات السلاسل الزمنية على الفترة محل الدراسة.

جدول (٨) إختبار السببية لجرانجر بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة (X_6، X_5، X_3، X_2، X_1) في عجز الميزان التجاري بمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 1990- 2022 Lags: 2			
Prob.	**F-Statistic**	**Obs**	**Null Hypothesis:**
0.0099	**5.79400**	**33**	**X1 does not Granger Cause Y**
0.2792	**1.35675**		**Y does not Granger Cause X1**
0.2816	**1.34708**	**33**	**X2does not Granger Cause Y**
0.0353	**3.93954**		**Y does not Granger Cause X2**
0.0943	**2.64769**	**33**	**X3 does not Granger Cause Y**
0.0989	**2.58819**		**Y does not Granger Cause X3**
0.1403	**2.15925**	**33**	**X5 does not Granger Cause Y**
0.0305	**4.13881**		**Y does not Granger Cause X5**
0.4717	**0.77898**	**33**	**X6 does not Granger Cause Y**
0.1964	**1.76053**		**Y does not Granger Cause X6**
0.4337	**0.86957**	**33**	**X1 does not Granger Cause X2**
0.6053	**0.16579**		**X2 does not Granger Cause X1**

0.1649	**1.96612**	**33**	**X1 does not Granger Cause X3**
0.2816	**1.34708**		**X3 does not Granger Cause X1**
3.93954	**0.0353**	**33**	**X1 does not Granger Cause X5**
0.0305	**4.13881**		**X5does not Granger Cause X1**
0.77898	**0.4717**	**33**	**X1 does not Granger Cause X6**
0.6811	**0.39121**		**X6 does not Granger Cause X1**
0.4337	**0.86957**	**33**	**X2 does not Granger Cause X3**
0.6053	**0.16579**		**X2 does not Granger Cause X1**
0.1349	**1.9212**	**33**	**X3 does not Granger Cause X2**
0.216	**1.24708**		**X3 does not Granger Cause X5**
3.93954	**0.0253**	**33**	**X5 does not Granger Cause X3**
0.0305	**4.12881**		**X5does not Granger Cause X6**

المصدر: حسبت النتائج من بيانات جدول (١) باستخدام برنامج التحليل الإحصائى على Eviews.

بدراسة إختبار التكامل المشترك للمتغيرات الاقتصادية بجدول (٩) من خلال إجراء إختبار **Cointegration Rank Test** على سلسلة البواقي للمتغيرات المؤثرة وتشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان وسعر الصرف والدين الخارجي كمتغيرات مستقلة فى عجز الميزان التجاري بمصر، كما يتضح من جدول (٩) أن قيمة إختبار ADF المحسوبة الناتجة من تحليل التكامل المشترك التى بلغت نحو ٤.٩٩ يتضح انها أكبر من قيمة ADF الجدولية عند مستوى معنوية ١%، ٥%، ١٠% وهذ يعكس وجود تكامل مشترك بين عجز الميزان التجاري فى مصر وكانت المتغيرات المستقلة تتمثل فى الاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان وسعر الصرف والدين الخارجي كمتغيرات مستقلة بمصر، وبالتالي نلجأ الى نماذج ECM، VAR ويتم تقديرهم واستخدامهم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية ويستخدم هذا الإسلوب فى التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات في حالة النماذج الانية التى يوجد فى ظلها علاقات تبادلية بين المتغيرات كما تبين من إختبار جرانجر للعلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة، حيث يوجد هناك علاقة تبادلية بين معدل النمو كمتغير تابع وباقى المتغيرات المستقلة، ويمكن التنبؤ باستخدام نماذج التنبؤ المختلفة ARIAM، ARAM.

جدول (٩) قيمة إختبار ADF للبواقي الخاصة بتحليل البواقي للمتغيرات (X_6، X_5، X_3،X_2، X_1) خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢)

Null Hypothesis: E has a unit root					
Variable	**ADF statistic**	**Critical value at 1% level**	**Critical value at 5% level**	**Critical value at 10% level**	**Result**
Residual (E)	**-4.991**	**-4.3**	**-3.6**	**-3.2**	**Reject H_0: No co-integration @ $I(1)$**

المصدر: حسبت من جدول (٨) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews

ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطا Error - correction Model (EC M):

يعتبر تقدير نموذج ECM المرحلة الثانية فى إختبار التكامل المشترك، والذى يستخدم فى التنبؤ بقيمة عجز الميزان التجاري بمصر في حالة البيانات طويلة وقصيرة الأجل والتي تتصف بخاصية التكامل المشترك وثبات وسكون بواقي المتغيرات الاقتصادية ويعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM أفضل في التقدير والتنبؤ والتى تظهر فيه معنوية إختبار (ف) التى بلغت نحو ٧.٩ هى معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠٥، ويتضح من المعادلة التالية التقدير والتنبؤ بقيمة عجز الميزان التجاري بمصر، من خلال نموذج تصحيح الخطأ ويتضح من احدى المعادلات التالية من الجدول أهميته فى التقدير والتنبؤ .

$$\Delta Y = -0.43 + 0.043\Delta X1 + 0.021\Delta X2 - 0.0321\Delta X3 + 0.0011\Delta X5 + 0.041\Delta X6$$

R-squared = 0. 68 F-statistic=7.9

مما سبق يتضح أن أهم المتغيرات الخاصة التى تؤثر على عجز الميزان التجاري بمصر، هي: الاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان وسعر الصرف والدين الخارجي كمتغيرات مستقلة، ولكن الحكومة المصرية لديها أفكار في الاستخدام الرشيد لأدوات للحد من هذا العجز بشكل عام، وهناك التزام قوي من الحكومة فى مصر لتحقيق الاستدامة التنموية وهو أمر حاسم لاستقرار الاقتصاد المصري، ولضمان النمو المستدام على المدى الطويل وتتمتع مصر بمرونة في توسيع موقفها

التنموى، وبالتالى نقبل الفرض البديل H1 الذى يفترض وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من سعر الصرف وعجز الميزان التجاري في مصر.

ويستخدم نموذج ECM فى التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية فى حالة البيانات طويلة وقصيرة الأجل والتى تتصف بخاصية التكامل المشترك وثبات وسكون بواقى المتغيرات الاقتصادية ويتضح من جدول (٩) المعادلة التى تستخدم فى التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢)، ويعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM أفضل فى التقدير والتبؤ.

النتائج والتوصيات:

●النتائج:

سعت الدراسة إلي إختبار صحة **الفرض البحثي القائل**: **"**

هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تغير سعر صرف الجنيه وعجز الميزان التجارى في مصر.

فقد تبين من التحليل القياسي صحة هذا الفرض، وذلك كما يتضح في **النقاط التالية**:

١- وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تغير سعر الصرف وبين عجز الميزان التجاري في مصر، وهذا ما توضحه معادلة الإنحدار المتعدد التالية:

$$\mathbf{Y}= 4.12+ \mathbf{1.32\ X_1}+ 1.188\mathbf{X_2} - 0.850\mathbf{X_3} + 0.448\mathbf{X_5}+ 0.485\mathbf{X_6}$$

$$\mathbf{F=1071} \qquad \mathbf{R^2 =0.99}$$

كما جاءت نتائج تحليل أثر سعر الصرف والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان على عجز الميزان التجاري منطقية اقتصادياً وإحصائياً، حيث جاءت إشارات معاملات الانحدار موجبة ومعنوية لكل من (سعر الصرف والدين الخارجي والإستهلاك النهائي وعدد السكان)، وجاءت سالبة مع والاستثمار الأجنبي المباشر ومعنوية، باستثناء الاستثمار المحلي كان غير معنوى، وبالتالى تم استبعاده.

وكان من المفترض وفقاً للنظرية الاقتصادية أن رفع القيمة الأسمية لسعر الصرف أن تؤدي إلي خفض عجز الميزان التجاري، لأنه من المفترض أن يؤدي ذلك إلي زيادة الصادرات وخفض الواردات، ولكن هذا لم يحدث، ويرجع ذلك إلي مشاكل في الأتي:

أ- طبيعة الواردات المصرية: فمعظمها ضرورية وسلع ويطة لازمة للعملية الإنتاجية، فلا يمكن خفضها.

ب- طبيعة الصادرات المصرية: فمعظمها مواد خام، كما أن المصنع منها لا يستطيع المنافسة مع سلع الدول الأجنبية من حيث الجودة أو السعر.

٢- بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) نحو ٠.٩٩، وهذا يؤكد أن نحو ٩٩% من التغيرات التي تحدث في عجز الميزان التجاري ترجع لهذه العوامل، وترجع النسبة الباقية إلى متغيرات أخرى.

٣- بلغت قيمة إختبار (F) نحو ١٠٧١، وكان معنوياً، مما يعكس كفاءة النموذج فى التقدير، وبلغ معامل ارتباط ديربن واطسن نحو ١.٢، وهذا يعكس عدم وجود ارتباط ذاتى بين المتغيرات المستقلة.

٤-تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة وبين عجز الميزان التجاري، وذلك من خلال فحص مدى استقرار السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة، حيث تم دراسة إختبار العلاقة السببية لجرانجر بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي عجز الميزان التجاري في مصر، حيث اتضح وجود علاقة تبادلية ذات معنوية إحصائية عالية بين عجز الميزان التجاري في مصر كمتغير تابع وكلا من سعر الصرف والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان كمتغيرات مستقلة، وبالتالى يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة وهذا ما أظهرته بيانات السلاسل الزمنية.

٥- بدراسة إختبار التكامل المشترك للمتغيرات الاقتصادية من خلال إجراء إختبار **Cointegration Rank Test** على سلسلة البواقي للمتغيرات المؤثرة وتشمل سعر الصرف والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان

كمتغيرات مستقلة علي عجز الميزان التجاري في مصر، فقد بلغت قيمة إختبار ADF المحسوبة الناتجة من تحليل التكامل المشترك التى بلغت نحو ٤.٩٩ ، مما يتضح أنها أكبر من قيمة ADF الجدولية عند مستوى معنوية ١%، ٥%، ١٠%، ويعكس **هذا وجود تكامل مشترك بين عجز الميزان التجاري فى مصر وبين المتغيرات المستقلة، والتي تتمثل فى سعر الصرف والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان،** وبالتالي تم اللجوء إلى نماذج ECM، VAR وتم تقديرهم واستخدامهم في التقدير والتنبؤ في حالة النماذج الآنية التى يوجد فى ظلها علاقات تبادلية بين المتغيرات كما تبين من إختبار جرانجر وجود علاقة تبادلية بين عجز الميزان التجاري كمتغير تابع وباقى المتغيرات المستقلة.

٦- يعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM الأفضل في التقدير والتنبؤ والتى تظهر فيه معنوية إختبار (ف) التى بلغت نحو ٧.٩ هى معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠٥، ويتضح من المعادلة التالية التقدير والتنبؤ بقيمة معدل النمو الاقتصادى بالمملكة العربية السعودية، كما بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = -0.43 + 0.043\Delta X1 + 0.021\Delta X2 - 0.0321\Delta X3 + 0.0011\Delta X5 + 0.041\Delta X6$$

R-squared = 0. 68 F-statistic=7.9

٧- تبين من استخدام الإنحدار التدريجي أن أهم العوامل المؤثرة على عجز الميزان التجاري في مصر، هي: سعر الصرف والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والإستهلاك النهائي وعدد السكان كمتغيرات مستقلة، ولكن الحكومة المصرية لديها أفكار في الاستخدام الرشيد لأدوات للحد من هذا العجز بشكل عام، وهناك التزام قوي من الحكومة فى مصر لتحقيق الاستدامة التنموية وهو أمر حاسم لاستقرار الاقتصاد المصري، ولضمان النمو المستدام على المدى الطويل وتتمتع مصر بمرونة في توسيع موقفها التنموى، وبالتالى نقبل الفرض البديل H1 الذى يفترض وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من سعر الصرف وعجز الميزان التجاري في مصر.

ويستخدم نموذج ECM فى التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية فى حالة البيانات طويلة وقصيرة الأجل والتى تتصف بخاصية التكامل المشترك وثبات وسكون بواقى المتغيرات الاقتصادية ويتضح من جدول (٦) المعادلة التى تستخدم فى التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية خلال (١٩٩٠-٢٠٢٢)، ويعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM أفضل فى التقدير والتبؤ.

●التوصيات:

١- العمل علي زيادة الاستقرار في سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية، وذلك لأن عدم استقرار سعر الصرف له أضرار كبيرة علي المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة الأسعار.

٢- لابد من الاستقرار السياسي، لأنه أكثر العوامل تأثيراً علي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٣- يجب استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية للعمل علي زيادة الصادرات.

٤- ضرورة تشجيع التصنيع محل الواردات، وذلك للحد من الواردات وزيادة فائض الميزان التجاري.

٥- الحد من الإقتراض الخارجي.

٦- استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٧- الحد من الإستهلاك الترفي والكمالي، والتركيز علي الاستهلاك الضروري فقط.

المراجع:

([1]) نجوى محمد العجرودي، فاطمة شفيق. وسهير مختار، أثر ارتفاع سعر الدولار على الاقتصاد المصري ، **مجلة الشرق الأوسط التطبيقية ، المجلد. ٥ ، رقم ٢** ، ٢٠١٥، ص ص ٥٠٩-٥١٤.

([2])أكرم نعمان، **اثر التحرر الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١)، ص ٣٣.

([3])Fetai ،B. "Exchange Rate Pass-Through in Transition Economies: The Case of Republic of Macedonia" ،**Transition Studies Review** ،**Vol.20** ،**No. 3** ،2019, p.23 .

([4]) جي جاياكندران ، تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي للتجارة للهند: دراسة عن العقود الأربعة الماضية ، **المجلة الدولية للتسويق ، والبحوث المالية والإدارية ، المجلد ٢ ، العدد ٩** ، ٢٠١٨، ص ٩.

([5]) نهلة جلال محمود، **آثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي** "دراسة مقارنة بين الصين ومصر"، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية الدراسات الآسيوية العليا، ٢٠١٩)، ص ٣٤.

([6]) احصاءات البنك الدولي، ٢٠١٧.

([7]) Basma Alsayed Selim Ward**," the Impact of Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Egypt**",(Zagazig University: Faculty of Commerce, 2022)

([8]) مفتاح المبروك ميلاد ، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات في ليبيا" ، جامعة بني وليد ، **مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية ، السنة الرابعة ، العدد ١٥** ، مارس ٢٠٢٠.

([9]) مهدي بصيرات، ونصير بور ، أريزو، تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار مستوى تطور الأسواق المالية في بلدان نامية مختارة، **المجلة الاقتصادية والمالية الأسيوية، المجلد. ٤ ، رقم ٤** ، ٢٠١٤، ص ٥١٧-٥٢٨

([10]) عبيد الله محجوب، ٢٠١٤ ، أثر تقلب سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي في السودان، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد. ١٦ ، رقم ١** ، ص ص ٧٣ - ١٠٥

([11]) Akpan, O.E., & Atan, A.J. Effects of exchange rate movements on economic growth in Nigeria. CBN **Journal of Applied Statistics. Vol.2, no 2**, 2012.

([12]) نهلة جلال محمود، **آثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي** "دراسة مقارنة بين الصين ومصر"، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية الدراسات الآسيوية العليا، ٢٠١٩)، ص ٣٤.

([13])عمرو عبد الحميد رفعت، وعصام صبري سليمان علي، **تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية بإستخدام نموذج الجاذبية**، (مصر: مركز بحوث الصحراء، ٢٠١٥).

([14])حشمت عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** في الجزائر، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، ٢٠١٣)، ص ١٩.

([15]) مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، (الجزائر: المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ٢٠١١)، ص ٤٥.

([16]) خالد بن جلول، **آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٦)**،رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة، ٢٠٠٦)، ص**٢٣.**

(17)عابد ابن عابد العبدلى ، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادى فى الدول الاسلامية : دراسة تحليلية قياسية، **مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد (٢٧)، ٢٠٠٥**، ص ص ٢١٥-٢٥٩.

(18) ثريا حسن صديق، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير**، (جامعة الملك سعود: كلية العلوم الادارية، ٢٠٠٤)، ص ١٨.

(19) Guzman, Martin, Ocampo, Jose Antonio, and Stiglitz, Joseph E., 2018, Real exchange rate policies for economic development**, Journal of World Development, Vol. 110**, p.52.

(20) Elsherif, Marwa A., 2016. Exchange Rate Volatility and Central Bank Actions in Egypt Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Analysis, International **Journal of Economics and Financial Issues, vol. 6 No 3**, p.121.

(21) Bakhromov, N. 2011, The exchange rate volatility and the trade balance: Case of Uzbekistan, **Journal of Applied Economics and Business Research, Vol 1, No 3**, p. 150.

(22) Fetai, B. 2019, "Exchange Rate Pass-Through in Transition Economies: The Case of Republic of Macedonia", **Transition Studies Review, Vol.20, No. 3**, p. 9.

(23) Nyahokwe, O., and Ncwadi, R., 2013, Impact of exchange rate volatility on unemployment in South Africa, **Mediterranean Journal of Social Science, Vol. 4, No. 3,** p.109.

(24) Rapetti, M., Skott, P. & Razmi, A. 2012, The Real Exchange Rate and Economic Growth: Are Developing Countries Special**?, International Review of Applied Economics, vol 26, no 6**, p.736.

(25) Ocampo, José Antonio, & Malagón, Jonathan, 2015, Colombian monetary and exchange rate policy over the past decade, **Journal of Comparative Economic Studies, Vol. 53. No 3**. p. 54.

([26])Pacelli, Vincenzo, 2012, Forecasting Exchange Rates a Comparative Analysis, **International Journal of Business and Social Science, Vol. 3, No. 10,** p.150.

([27]) Basirat, Mehdi and Nasirpour, Arezoo, 2014, The Effect of Exchange Rate Fluctuations on Economic Growth Considering the Level of Development of Financial Markets in Selected Developing Countries, **Asian Economic and Financial Review, Vol. 4, No**. 4,p. 522.

([28]) Abdalla, S.Z. 2012, Modeling exchange rate volatility using Garch models: Empirical evidence from Arab countries, **International Journal of Economics and Finance, Vol 4, No 3,** p. 219.

([29]) عبد الله فكري الوكيل، **تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرر الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، (كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ١٩.

([30]) بن طلحة صليحة & معوشي بوعلام، **دور التحرر المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع و تحديات، المنعقد يومي: ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، جامعة الشلف، الجزائر، ص ٤٧٨.

([31]) طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، (القاهرة: الدار الجامعية٢٠٠١)، ص ٢٧.

([32]) معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضرى**، (الأردن: عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣)، ص ١١١.

([33]) عادل المهدي، ونفين طريح، **التنمية الاقتصادي**، (جامعة حلوان: كلية التجارة، ٢٠١٥)، ص ٩٩.

([34]) وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، **مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد ٢٠١٢/١** ، ص ٧.

([35])Meier Gerald and D. Seers (ed.s) ," **Pioneers Development** ", Oxford University Press,2004,P.87.

([36])وافي الحليس، **المنهج الاقتصادى فى التخطيط لنبى الله يوسف عليه السلام**، (الرياض:المؤلف، الطبعة٢، ٢٠٠٦)، ص ٩٩.

([37]) عبد الحميد محبوب، **مجلة الاقتصاد الإسلامى، عدد ١٠٧** ، مايو ١٩٩٩ ، بنك دبى الاسلام، ص ٨٠.

([38])عمرو محى الدين، **التخلف والتنمية**، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٧)، ص ٧٢.

([39])Papanck, Gustav F.," **Economic Development Theory**" , in Michael Todaro (editor), The Struggle for Economic Development , 2009. Longman Ins, New York, P.P.17-26.

([40])Porter M. 2003 b**., Competitivenessand Economic Development of Gulf and Middle Eastern Countries, Middle East Petrotech 2013**. Harvard Business School,p.33.

([41])Perkins, D.H. et al, **"Economics of Development**", 5 th edition, chapters, W.W. Norton & Co., 2009,p.56.

([42])Amin, S., Imperialism and Unequal Development ,**New York, Monthly Review, Press**, 1997,p.55.

([43]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢.

([44]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢.